أسس التلاقي والاختلاف في علاقات العراق مع جارتيه بلاد فارس (إيران) وتركيا بين عامي ١٩٣٠ – ١٩٣٧ – بحث تأريخي – سياسي

Bases of meeting and difference in Iraq's relations with its two bordering neighbours, Iran and Turkey during the period between 1930 - 1937". A political -historical paper.

د. علي محفوظ الخفاف
مدرس
مديرية تربية نينوى

Dr.Ali Mahfouz Al- Khfaf
Teacher
Nineveh Education Directorate

2020amzkh@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٢/٢/٦ **تاريخ القبول** ٢٠٢٢/٤/٢٦

الكلمات المفتاحية: رضا شاه – الملك غازي– بكر صدقي– أتاترك– ميثاق سعد أباد

Keywords: Reza Shah - King Ghazi - Bakr Sidqi - Ataturk - Saadabad Charter

الملخص

تُشكل العلاقات الدولية السياسية بين عموم دول العالم والدول المتجاورة خاصةً، النواة المركزية للتلاقي والتفاعل بين الشعوب، وذلك بحسبان أن المؤثرات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ستتبع بصورة أو بأخرى للتصرفات السياسية الصادرة لهذا البلد أو ذاك، وعلى هذا الأساس فقد جاء اختياري للكتابة في البحث المعنون "أسس التلاقي والاختلاف في علاقات العراق مع جارتيه إيران وتركيا خلال المدة بين ١٩٣٠ – ١٩٣٧"، نظرا لتزامن الاحداث في نمطية علاقات العراق مع تركيا و(بلاد فارس) إيران، في وقت كان يسعى هو حثيثا إلى نيل استقلاله عن الانتداب البريطاني وكيف تعاملت هاتان الدولتان، إيران والجمهورية التركية، مع مواقف العراق وتوجهاته نحوها خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم.

Abstract

International relations can be defined as interactions where their sides or behavioural units are considered as international units. Yet, these units of nations are either geographically far nations within an international organization, or geographically near nations adjoining each other .

On this ground, my paper came under the title "Bases of meeting and difference in Iraq's relations with its two bordering neighbours, Iran and Turkey during the period between 1930 - 1937"،

a political -historical paper where I tried to explore and clarify the nature of the international relations between Iraq and neighbouring nstions. Such nations are different from Iraq in language and culture, but they have common ground with it in religeon, history and civilization. From a different angle, I have also studied the period which is considered the hottest era among these three nations and how Iraq did its utmost to establish its international rights with these nations. I have reviewed the most means and orientations through which the two neighbours, Iran and Tuskish Republic have dealt with Iraq during the twenties and thirties of the past decade.

المقدمة

ان بناء العلاقات الثنائية بين دول العالم ولاسيما الدول المتجاورة جغرافيا، لهي جزء اساسي من ديمومة النمط الحضاري للبشرية جمعاء، فهذه الدول دائما ما تكون ذات تاريخ واحداث وجغرافية مشتركة ولربما حتى الاحداث السياسية تتأثر فيما بينهما ، ولهذا ولكل ماقد تقدم كان الاجراء الاهم في العهد الملكي بالعراق عامةً وعهد الملك فيصل بن الشريف حسين ١٩٢١ – ١٩٣٣ " خاصةً هو اقامة وتوثيق العلاقات الثنائية وتطويرها مع دول الجوار الجغرافي وتحديداً إيران وتركيا.

العراق الذي كان يسعى للحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني وكان من الملزم عليه اقامة علاقات طيبة ومستقرة مع هذه البلدان التي كانت كل واحدة منهما اوسع منه مساحة في الجغرافية، وله معهم تاريخ مشترك مليء بالأحداث والتطورات على مدى الف وخمسمائة عامٍ وما يزيد، لهذا فقد بُنيت سياسة إقامة علاقات الثنائية خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم في العراق على عدة مبادئ أولها: الصداقة العراقية – البريطانية مع الحفاظ على حقوق العراق السياسية والاقتصادية وثانيها: إقامة علاقات جيدة ذات مصالح مشتركة مع بُلدان الشرق الاوسط المستقلة آنذاك، وثالثها: الالتزام والوقوف مع سوريا ارضا وشعبا ونُصرة القضية الفلسطينية.

لقد جاءت العلاقات الثنائية بين العراق من جهة وكل من إيران وتركيا من جهة أُخرى وضمن محتوى بحثي الموسوم "أسس التلاقي والاختلاف في علاقات العراق مع جارتيه إيران وتركيا خلال المدة بين ١٩٣٠ – ١٩٣٧ " ستكون في محور محتوى البحث لسبر اغوارها ومعرفة النوايا والغايات التي تحكمت بها، ولاسيما ان هناك ظروفا سياسية واقليمية وجيوسياسية اثرت وتأثرت بها، ولكون ان هذه الدول الثلاث قد شهدت تغييرات جذرية في انظمتها السياسية الحاكمة في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، وظهورها على الساحة السياسية الدولية بنظام وتوجه ايديولوجي وسياسي مختلف عن السابق.

ولكل ما قد تقدم فقد عمد الباحث إلى تقسيم بحثه إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، ففي المحور الأول "التمهيد" سعى الباحث لاستكشاف بدايات تشكُل كل من العراق وإيران والجمهورية التركية في الربع الأول من القرن العشرين، وتحدثنا في المحور الثاني إلى سبر اغوار جذور واسس "سياقات ومالات العلاقات السياسية بين كل من العراق من جهة وايران وتركيا من جهةٍ أُخرى حتى العام ١٩٢٩"، كما اهتم الباحث في المحور الثالث بإبراز اثر انجاز معاهدة العام ١٩٣٠ في تطوير العلاقات بين كل من العراق من جهة وايران والجمهورية التركية من جهة أُخرى حتى العام ١٩٣٧".

عرض لاهم المصادر: وفي سبيل الحصول على الرصانة العلمية في كتابة اي مُنجز علمي فلا بد من الاعتماد على الاولويات والمصادر التي تسند الاراء التي تُوثق فيه، وبناءً على ما تقدم فقد اعتمد الباحث على وثائق البلاط الملكي العراقي المحفوظة في المكتبة الوطنية لدار الكتب والوثائق في بغداد وكذلك الاستفادة من بعض الوثائق البريطانية، كما استند إلى عدة مذكرات لاهم الشخصيات التي عاصرت الاحداث مثل مذكرات توفيق السويدي و مذكرات ناجي شوكت ومذكرات صلاح الدين الصباغ وغيرها، فضلاً عن استخدام عدد من المصادر من الكتب التي الفت لدراسة الفترة الزمنية للبحث مثل الكتاب المهم للدكتور محمد كامل محمد عبد الرحمن "السياسة الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١ – ١٩٤١ " و كتاب "تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨ " لمؤلفه الاستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي وكتاب " العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ " لمؤلفه الدكتور عوني السبعاوي وكتاب "مؤتمر لوزان والبلاد العربية " لمؤلف الاستاذ الدكتور المرحوم فاضل حسين ، وتوثيقا للمعلومات وتأكيداً لمصداقيتها فقد عمل الباحث على الاستفادة من مجموعة الصحف العراقية المعاصر والمواكبة للأحداث والمتاحة للبحث العلمي، من مثل المستقبل، الاهالي، العالم العربي والطريق وغيرها من الصحف، هذا إلى جانب عدد اخر من الكتب التي ساعدت على اتمام البحث وكذلك رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه . ومن الله التوفيق.

المحور الأول

بدايات تشكل كل من العراق وتركيا و(بلاد فارس) ايران كدول

تمهيد

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني "نوفمبر" من عام ١٩١٨، ووقف اطلاق النار بين الدول المتحاربة من المحور والحلفاء، ايذانا بإعادة رسم خارطة دول العالم من جديد، ولا سيما بعد انهيار وهزيمة الامبراطوريات السابقة والعتيدة، وهي السلطنة العثمانية والامبراطورية الالمانية وامبراطورية النمسا والمجر[١]، فأدى ذلك بدوره أدى إلى ظهور دول جديدة على الساحة الدولية أصبح لها دورٌ مؤثرٌ في العلاقات الدولية، ومن ابرزها في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط هي كلٌّ من العراق وتركيا وايران، ففيما يتعلق بالعراق وتركيا فقد بقيتا تحت ظل سيطرة الدولة العثمانية وجزءاً من سلطتها لمدة خمسة قرون متتالية، أما إيران فقد كانت تتمتع بشيء من الاستقلال، ولكن أراضيها كانت ساحة لصراع الدول الكبرى كبريطانيا وروسيا القيصرية والمانيا[٢]. وسوف احاول في المساحة التالية من البحث إلى استعراض نبذه عن الظروف والاوضاع التي احاطت بظهور كل من العراق وتركيا وايران على الساحة الشرق اوسطية وبروز دورها في العلاقات الدولية لتتمتع بشيء من قرارها السياسي المستقل ولو شكليا:

١-العراق:

أصبحت أراضي العراق ساحة للصراعات الدولية أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، ولا سيما القوات البريطانية التي بدأت زحفها لاحتلاله من الجنوب في شبه جزيره الفاو بتاريخ ٦ تشرين الثاني "نوفمبر" من عام ١٩١٤، لتواصل تقدمها في عمق الأراضي العراقية حتى تمكنت هذه القوات من دخول بغداد في ١٧ أذار "مارس" ١٩١٧ بعد هزيمة القوات العثمانية فيها، حيث كانت هذه السيطرة لها آثارها من الناحية السياسية والعسكرية والنفسية على الوجود العثماني على عموم الأراضي العراقية، ثم تمت السيطرة على الموصل ورفع العلم البريطاني على مبانيها في ٨ تشرين الثاني "نوفمبر" من عام ١٩١٨[٣].

---

(١) عبد الوهاب القيسي، تاريخ العالم الحديث ١٩١٤ - ١٩٤٥، ط١، ١٩٨٣، ص ص ٤٣ - ٤٦.

(٢) دافيد. جي. دالين، الثلاثة الكبار، ترجمة: مصطفى النصولي، دار العلم للملايين، د.ط، بيروت، ١٩٤٧، ص ص ١٢٠ - ١٢٧.

(٣) أبراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، د.ط، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ص ١١- ١٥.

وبعد ذلك تم فرض الانتداب البريطاني على العراق، بموجب مُقررات مؤتمر سان ريمو في ايطاليا في ٢٥ نيسان "ابريل" من عام ١٩٢٠، الذي حسم أمر خضوع العراق للانتداب البريطاني، عندها سارعت السلطات الدولة المُنتدبة إلى تشكيل حكومة مؤقته لإدارة شؤون البلاد تحت اشراف السلطات البريطانية المدنية والعسكرية وتم تشكيل الوزارة العراقية الأولى المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب وعضوية ثمانية وزراء، وانعقد الاجتماع الأول لها في ٢ تشرين الثاني "نوفمبر" من عام ١٩٢٠[١].

وبعد أن تم تتويج الأمير فيصل ابن الشريف حسين ملكا على العراق في ٢٣ اب "اغسطس" في عام ١٩٢١[٢]، فقد كان هذا التنصيب هو الخطوة الأولى في طريق قيام الدولة

---

(١) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ - ١٩٦٨، دار ومكتبة عدنان، ط١، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٣٠- ٣١.

(٢) الملك فيصل بن الشريف حسين ملك العراق بين عامي ١٩٢١ - ١٩٣٣: ولد في عام ١٨٨٢، وهو أبن شريف مكة في العهد العثماني، وقاد الثورة العربية مع والده ضد الأتراك في عام ١٩١٦ فدخل دمشق في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) من العام ١٩١٨ برفقة الجنرال البريطاني اللنبي، وقد أستقبل استقبالاً شعبياً وعسكرياً عظيماً وبأثر انعقاد المؤتمر السوري العام في ٢ تموز "يوليو" من عام ١٩١٩ تم المُناداة به ملكاً على سوريا في الثامن من آذار "مارس" من عام ١٩٢٠، بحدودها الطبيعية أي على "سوريا وفلسطين ولبنان"، على أن يكون بين سوريا والعراق إتحاد سياسي واقتصادي، وبعد أن إتفق الحلفاء على أن يكون الإنتداب على سوريا من نصيب فرنسا بينما الإنتداب على العراق من نصيب بريطانيا في ٢٥ نيسان "أبريل" من العام ١٩٢٠، ولوقوع معركة ميسلون في ٢٥ تموز "يوليو" من عام ١٩٢٠ التي دخل على إثرها الفرنسيون إلى سوريا وطلب منهُ مغادرتها، فتركها مكرهاً في ٢٨ تموز "يوليو" من العام ١٩٢٠ إلى بريطانيا التي عينته ملكاً دستورياً على العراق في ٢٣ أب "أغسطس" من عام ١٩٢١، وبعد هذا التنصيب والتكليف فقد عمل الملك فيصل على تأسيس وبناء دولة حديثة ودفع بإتجاه وضع الإطار العملي للعلاقات مع بريطانيا، إذ صادق ووقع على عدة معاهدات معها خلال عشرينيات القرن المنصرم، وأستكمالاً لما تقدم وجرى فقد عقد مع بريطانيا في نهاية حزيران من العام ١٩٣٠ معاهدة نصت على تحالف البلدين وإقامة قواعد عسكرية لبريطانيا في العراق، وقد إنتهى الإنتداب البريطاني على العراق ولو إعلامياً بقبوله عضواً في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول "أكتوبر" من العام ١٩٣٢، عضواً كامل السيادة، وختاماً توفي الملك فيصل في ليلة الثامن على التاسع من شهر أيلول "سبتمبر" من العام

العراقية الحديثة بعد انكشاف وجودها عن السيطرة العثمانية[١]. والتي بدأت ببناء أسس هذه الدولة من خلال توزير الوزارات وتشكيل الحكومات و فتح الدوائر في الالوية[٢]، وترسيخ الامن الداخلي والخارجي من خلال بناء جيش وطني يحفظ حدود هذه الدولة[٣].

لتسير بعد ذلك عملية بناء الدولة بوتيره مُتصاعدة وعلى مختلف الاصعدة سواءً منها الداخلية أو الخارجية، وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد تم تحديد طبيعة العلاقات الدولية في البند الرابع من المادة السادسة والعشرون من القانون الاساسي العراقي والتي اكدت على تعاضد الملك بسلطاته مع مجلسي الامة "النواب والاعيان" في رسم السياسة الخارجية لبرمجة العلاقات الدولية للعراق بما يخدم رُؤاه الداخلية والخارجية، فورد بمحتواها على "ان الملك يعقد المعاهدات بشرط ان لا يصدقها الا بعد موافقة مجلسي الامة عليها، وعموما فقد بقي هذا الامر في ما يخص السياسة والعلاقات الخارجية خلال مدة العشرينيات والثلاثينيات مطوقاً ومحاطا بالسيطرة والتقييد البريطاني[٤].

ب- بلاد فارس (إيران):

منذ نشوب الحرب العالمية الأولى في ٢٨ تموز "يوليو" من عام ١٩١٤، و لعلمها ان أراضيها ستكون ساحة حامية ومفتوحة للعمليات العسكرية فقد اعلنت الحكومة الفارسية وقوفها على الحياد في الأول من تشرين الثاني "نوفمبر" من عام ١٩١٤، لكن في حقيقة الأمر لم تحترم الأطراف المتحاربة كافة هذا التوجه والنية الفارسية، فبالأساس كانت القوات الروسية متواجدة في شمال إيران، كما هاجم العثمانيون اقليم اذربيجان الفارسي في كانون

١٩٣٣. للاستزادة ينظر: سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط "العراق فلسطين الاردن سوريا "، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ص ٣١٠ – ٣١١؛ هند غسان أبو الشعر "اعداد وتحرير"، بناء الدولة العربية الحديثة – تجربة فيصل بن الحسين في سوريا والعراق، د.ط، منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٠ هجرية – ١٩٩٩ ميلادية.

(١) محمد مظفر الأدهمي، العراق – تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢، د.ط، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٨.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة: فيصل نجم الأطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص ص ٤٧ – ٦٧.

(3) Iraq Administration Reports 1914-1932, Arms Regulations, p.p. 47-48.

(٤) القانون الأساسي العراقي، د.ط، بغداد، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٢٥، ص٢٥.

الأول "ديسمبر" من عام ١٩١٤، ونزلت الجيوش البريطانية في ميناء بوشهر على الخليج العربي في ٨ اب "اغسطس" من عام ١٩١٥[١].

وبنهاية العام ١٩١٥، تم تجزئة بلاد فارس بين النفوذين البريطاني والروسي، ولكن ومن باب تثبيت الحكم وللحصول على مكاسب جديدة في السلطة وبأثر قيام الثورة البلشفية في روسيا في عام ١٩١٧ والغاء النظام القيصري الحاكم لها منذ قرونٍ زمنية عديدة فيها، قررت الحكومة الجديدة سحب القوات الروسية العسكرية المقاتلة من شمال فارس، ممهدة بالتالي الطريق للقوات البريطانية للزحف نحو الشمال الفارسي للسيطرة عليه، وبين الاعوام ١٩١٨ و ١٩١٩ تمكنت القوات البريطانية من السيطرة الفعلية والتامة على الأراضي الفارسية من باكو في الشمال إلى الخليج العربي في الجنوب، دون منازع[٢].

وفي خضم انعكاسات نتائج نهاية الحرب العالمية الأولى، على دول الشرق ومنها فارس فقد شهدت الدولة الفارسية في ٢١ شباط "فبراير" من عام ١٩٢١ انقلابا قاده ضياء الدين طباطبائي سياسيا[٣]، ورضا خان عسكريا[١]، ليكون هذا الانقلاب بدايةً للتحول السياسي

---

(١) إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا – دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، د.ط، دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ١٠٧؛ حسين الجاف، الموجز في تاريخ إيران، د.ط، مطبعة الزمان – بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٥٠.

(٢) دالين، المصدر السابق، ص ص ١٢٦ – ١٢٧؛ أحمد محمود الساداتي، رضا شاه بهلوي– نهضة إيران الحديثة، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٣) ضياء الدين طباطبائي ١٨٨٨ – ١٩٦٩: هو صحفي وسياسي إيراني، ولد في يزد وكان أبوه رجل دين معروف، دخل طباطبائي المعترك السياسي باشتراكه مع الكولونيل رضاخان " الشاه رضا بهلوي" في تدبير انقلاب لطرد احمد شاه عام ١٩٢١ " انقلاب حوت" وعلى الرغم من ميوله نحو البريطانيين، إلا إنه رفض مشروع الاتفاقية البريطانية – الإيرانية عام ١٩١٩، ثم عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتي، أعاد السوفييت بموجبها أكثر المناطق التي كانوا قد سيطروا عليها إلى السلطات الإيرانية، وقام بعدد من الإصلاحات الاجتماعية التي عارضها الاقطاعيون فلم يتمكن من تطبيقها نظراً لخلافه مع الشاه، مما أضطره للاستقالة ومغادرة إيران عام ١٩٢١ بعد ترأسه لوزارة "انقلاب حوت " لمدة ثلاثة أشهر، فقام البريطانيين بمنحه حق اللجوء إلى فلسطين حتى عام ١٩٤٣، أنتخب عضواً في عام ١٩٤٤ بالبرلمان الايراني، وبسبب خلافه وموقفه الرافض لتوثيق العلاقات مع السوفييت فقد اعتزل الحياة السياسية حتى

في تاريخ بلاد فارس (إيران) المعاصر ليكتمل بسقوط حكم الاسرة القاجارية وتأسيس حكم الاسرة البهلوية الحاكمة في عام ١٩٢٥[٢].

وبمجرد تنصيب رضا بهلوي على عرش بلاد فارس منح لنفسه لقب "شاهٍ" اي "الملك" على فارس (إيران)، فبدا بالتغييرات الراديكالية بنمط وطبيعة الحياة للمجتمع الفارسي (الايراني)، ومن باب استقلالية الاقتصاد الفارسي فقد ابطل في عام ١٩٢٧ جميع الامتيازات الاجنبية في الاراضي الفارسية، ورافق ذلك اصلاحات شملت الحياة العائلية والتعليم والجيش، وقام بانشاء الطرق والسكك الحديدية[٣].

وفاته عام ١٩٦٩. للاستزادة ينظر: www.armmaaref. org.؛ محمد حسين مطر هاشم كاظم البكاء، ضياء الدين طباطبائي ودوره في الحياة السياسية في إيران ١٨٨٨ – ١٩٦٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب– جامعة الكوفة، ٢٠١٢.

(١) رضا شاه بهلوي ١٨٨٨ – ١٩٤٤: هو مؤسس دولة إيران المركزية الحديثة ولد لعائلة عسكرية وقد ارتقى من بين الصفوف في فرقة فرسان القوزاق – القوة المقاتلة الرئيسة في البلاد في ذلك الوقت – قاد انقلاباً عسكرياً في العام ١٩٢١ سُمي "بانقلاب حوت" وبعد خمسة أعوام توج نفسه شاهاً لبلاد فارس "اي الملك" لتحل أسرته البهلوية محل سلالة القاجار، وقد حكم إيران بقبضة حديدية حتى العام ١٩٤١ حينما غزت الجيوش البريطانية والسوفيتية بلاده وأجبرته على التنازل عن العرش ثم توفي بعد ثلاثة سنوات من عزله في جنوب افريقيا أي في العام ١٩٤٤. للاستزادة ينظر آرنولد أبراهيميان تاريخ إيران الحديثة، ترجمة: مجدي صبحي، سلسله عالم المعرفة – العدد ٤٠٩، الكويت، ٢٠١٤، ص٢٧٣؛ حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسية من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلد ٤، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٨٢؛ الساداتي، المصدر السابق، ص ص ٤٠– ٥٠.

(٢) وللإيضاح فقد سُمي إنقلاب ٢١ شباط "فبراير" ١٩٢١ بتسمية " إنقلاب حوت " وتعني كلمة "حوت" باللغة والتقويم الفارسي "شهر شباط ". للاستزادة ينظر: كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، د. ط، مطبعة أركان، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٢٧؛ فوزية صابر محمد، إيران بين الحربين العالميتين – تطور السياسة الداخلية ١٩١٨ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير– كلية الآداب – جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص ص ١٠٦ – ١٢٠.

(٣) دالين، المصدر السابق، ص ص ١٢٧ – ١٢٨؛ الساداتي، المصدر السابق، ص ص ١١٤ – ١٢٠.

وفي سياق صياغة سياسة خارجية معبرة عن الأفكار التي اتبعها رضا شاه بهلوي في حكم بلاد فارس، فإننا نلاحظ انها شهدت انعطافاً كبيراً واعتبارا من انقلاب شباط "فبراير" ١٩٢١، فتم توقيع معاهدة صداقة بين بلاد فارس وافغانستان في ٢٢ شباط "فبراير" ١٩٢١، كما تم التوقيع على معاهدة مماثلة مع الجمهورية التركية في ٢٢ نيسان "ابريل" ١٩٢٢، وغيرها من وسائل ومجالات تطوير العلاقات مع دول العالم كافة(١).

ج - تركيا:

لقد كان لدخول الدولة العثمانية في اتون الحرب العالمية الأولى خلال الاعوام ١٩١٤ - ١٩١٨، مؤذنا باختفائها من الوجود وتمهيداً لتقسيم ممتلكاتها، الواقعة في قارات آسيا وافريقيا واوربا، بين الدول الاوربية الكبرى التي كانت تتحين الفرص لبسط نفوذها على هذه المناطق الواسعة والوفيرة بخيراتها وذات الموقع الاستراتيجي في قلب العالم القديم(٢).

وكان بديل هذا التفكك هو ظهور الجمهورية التركية التي اخذت الدول الاوروبية المتصارعة خلال الحرب العالمية الأولى تُهيء الخطط وتجهز الجيوش لفرض سيطرتها وسلطانها على اجزاء من الدولة العثمانية المنهارة في بلاد الاناضول، ففي عام ١٩١٥ خططت بريطانيا لهجوم بحري كبير، و بين الأعوام ١٩١٢ و١٩١٤ اعدت روسيا القيصرية العُدة للسيطرة على ما تبقى من أراضي القفقاس وارمينيا والاقاليم الخاضعة للسيطرة العثمانية والمجاورة لروسيا القيصرية، كما تم لها في اب "اغسطس" من عام ١٩١٦ رسميا ضم أراضي الاناضول المجاورة لحدودها، واستمرت بريطانيا في حملاتها العسكرية للسيطرة على البلدان العربية في المشرق وهي العراق وفلسطين فضلاً عن بلدان منطقة الخليج العربي فضلاً عن سابق سيطرتها على قبرص ومصر(٣).

ومنذ انطلاق حركة الاستقلال التركية في العام ١٩١٩، فقد وجهت هذه مقاومتها نحو القوات البريطانية واليونانية المحتلين للأراضي التركية، وهي كل من اسطنبول، ازمير فضلا عن سامسون خلال الحرب العالمية الأولى، و بعد اتمام مهمة التحرير توجه قادة الثورة نحو تغيير ادوات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في النظام العثماني الزائل، وعلى

---

(١) أحمد ومراد، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢) خالد بن حمود السعدون، "دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ميلادية - ١٣٣٣ هجرية" ، بحث منشور في مجلة الدارة - مجلة فصلية مُحكمة، الرياض، العدد الأول، السنة الحادية والأربعون، ١٤٣٦ هجرية- ٢٠١٥ميلادية، ص ١١٠.

(٣) دالين، المصدر السابق، ص ص ١٢٠ - ١٢١.

راسها الغاء نظام السلطنة والخلافة خلال الاعوام "١٩٢٢ و١٩٢٣ و١٩٢٤" والتحول نحو النظام الجمهوري، وبعد ان اصبح مصطفى كمال اتاتورك رئيسا للجمهورية التركية رسميا(١)، عمل على ادخال تغييرات على عمل النظام السياسي، فتم ادخال مفهوم العلمانية في دستور عام ١٩٢٤، وبُدا بتطبيقه فعليا في عام ١٩٢٨، وكان من ابرز التطورات السياسية المهمة التي رافقت الحياة العامة التركية خلال المدة ١٩١٩ – ١٩٣٨، نقول من أبرزها هو وصول حزب الشعب الجمهوري إلى الحكم باعتباره حزب السلطة بدون منازع أو منافس مما أدى إلى سيادة نظام الحزب الواحد في حكم تركيا(٢).

وفي ظل هذه التغيرات الدراماتيكية في الداخل التركي نلاحظ أن الجمهورية التركية كنظام سياسي في بداية تشكلها، لذا انشغلت قليلاً عن صياغة سياسة خارجية واضحة المعالم على الرغم من عدم استبعادها من اولوياتها الخاصة، ولكنها ركزت بالمقابل خلال العشرينات

(١) مصطفى كمال أتاتورك: ولدّ في سالونيك عام ١٨٨١، تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول عام ١٩٠٥، ثم سافر إلى فرنسا في سنة ١٩١٠ ضمن بعثة عسكرية لمشاهدة مناورات عسكرية فرنسيه وشارك في القتال في ليبيا ضد الإحتلال الإيطالي في العام ١٩١١، بعد ذلك رحل إلى البلقان في العام ١٩١٣، إذ ساهم بالقتال هناك، وخلال الحرب العالمية الأولى بين الاعوام "١٩١٤ – ١٩١٨ " أصبح قائد الفرقة التاسعة عشر في منطقة الدردنيل وبفضل الانتصارات التي حققها مع قواته في "سيقارية" منحه المجلس الوطني التركي الكبير لقب "الغازي" اي "المجاهد" في ١٣ أيلول "سبتمبر" من العام ١٩٢١، و تم إعلان الجمهورية في تركيا في ٢٩ تشرين الاول "اكتوبر" من عام ١٩٢٤ وإلغاء نظام الخلافة العثمانية، فأصبح مصطفى كمال رئيساً لها ولقب "بأتاتورك " أي "أبو الأتراك "، وقام بإجراء تغييرات كثيرة راديكالية "جذرية" في بنية المجتمع التركي الاقتصادية والاجتماعية، توفي في العام ١٩٣٨. للاستزادة ينظر: محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، د.ط، مكتبة الكشاف ومطبعتها، بيروت ١٩٤٦؛ مصطفى الزين، ذئب الأناضول، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١؛ النعيمي، المصدر السابق، ص ص ١٤ – ٢٠؛ جريدة الأهالي، بغداد العدد ٥١، ١١ آذار ١٩٣٢.

(٢) أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ – ١٩٣٨، د.ط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٧.

والثلاثينات من القرن العشرين على الشأن الداخلي لتحقيق الانتقالة الكبيرة نحو التغريب والعلمانية[١].

(١) نوبار هوفسبيان "محرر" – فيروز أحمد وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: سامي الرزاق، عدنان بدر و مجدي عبد الهادي، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ١٧ – ٢٣.

المحور الثاني

سياقات ومالآت العلاقات السياسية الثنائية بين كلٍ من العراق من جهة وبلاد فارس وتركيا من جهةٍ أُخرى حتى عام ١٩٢٩

عند حديثنا عن توجهات وملامح العلاقات الثنائية بين هذه الدول الثلاث خلال المدة الزمنية حتى العام ١٩٢٩، لابد من الاشارة إلى ان هذه الدول قد توفرت لها شخصيات امتلكت صفة رجل الدولة مع جمعها بين قوة الشخصية والقيادة والمواقف التاريخية "، ولهذا فقد نجح كل من ملك العراق فيصل الأول "١٩٢١ – ١٩٣٣"، ومن بعده ابنهُ الملك غازي " ١٩٣٣ – ١٩٣٩"[١]، والرئيس التركي كمال اتاتورك " ١٩٢٤ – ١٩٣٨". ويضاف لهم الشاه الإيراني رضا خان " ١٩٢١ – ١٩٤١، فقد نجح هؤلاء القادة تحقيق وتأصيل أسس بناء الدولة الحديثة في بلدانهم مع اشتراك هذه الشخصيات بتوجهاتها العسكرتارية للمجتمع، فضلاً عن تمتين وتثبيت اركان العلاقات السياسية الثنائية بينهم، على الرغم من وجود جملة عراقيل

---

(١) غازي بن الملك فيصل الأول " ١٩١٢ – ١٩٣٩ ": ولد الملك غازي في مكة المكرمة في العام ١٩١٢ عندما كانت هذه المدينة خاضعة للحكم العثماني، وأصبح رسمياً ولياً للعهد في العام ١٩٢٤ وتولى الحكم وهو شاب بعمر ٢٣ عاماً، وقد أصبح ملكاً على عرش العراق بين الأعوام " ١٩٣٣ – ١٩٣٩ "، بعد وفاة والده الملك فيصل، ولقلة خبرته السياسية فقد إستعان بمجموعة من المستشارين من الضباط و السياسيين العراقيين فضلاً عن اعتناقه للفكرة الوطنية والقومية التي كانت رائجة في تلك الفترة الزمنية في العالم، و لهذا فقد عُرف عن الملك غازي بميوله القومية العربية وكرهه للبريطانيين ومناهضته لنفوذهم في العراق إذ أعتبرهم عقبة لبناء الدولة العراقية الحديثة وتنميتها، وفي العام ١٩٣٤ تزوج من الأميرة عالية بنت علي بن الشريف حسين شريف مكة، ورزق بولده الوحيد منها وهو الملك فيصل الثاني في ٢ آذار "مارس" من العام ١٩٣٥، والذي تم قتله في صبيحة يوم ١٤ تموز "يوليو" من العام ١٩٥٨، وقد شهد عهد الملك غازي صراعاً قوياً بين المدنيين والعسكريين وإضطرابات كبيرة في الأوضاع الداخلية للعراق بين الاعوام١٩٣٣ – ١٩٣٩، وهذا الذي أدى إلى حصول أول إنقلاب عسكري في عهده بالعالم العربي في يوم ٢٩ تشرين الأول "أكتوبر" من عام ١٩٣٦، بقيادة الفريق الركن بكر صدقي رئيس أركان الجيش العراقي، وفي ظل الأوضاع المضطربة في العراق خاصة والعالم عامةً فقد توفي الملك غازي في ٤ نيسان "أبريل" من عام ١٩٣٩ بحادث اصطدام سيارة غامض. للاستزادة ينظر: زهير كاظم عبود "تحقيق وتعليق"، من أوراق الملك غازي، شرق غرب للنشر، بغداد، ط١، ٢٠١٠، ص ص ١٢ – ١٥.

أخرت بناء الثقة بينهم، ولكن بفضل الدراية والحُنكة في إدارة الازمات استطاع الجميع توثيق عُرى التفاهم والوئام بين الدول الثلاث(١).

ومن هنا فقد تطورت العلاقات السياسية بين العراق من جهة وبلاد فارس وتركيا من جهة أُخرى خلال المدة الزمنية بين ١٩٢١ وحتى العام ١٩٢٩، وعلى النحو التالي:

أولاً: العلاقات السياسية بين العراق وبلاد فارس (إيران):

١) العلاقات بين الأعوام ١٩٢١ - ١٩٢٩:

لقد كان تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد تولي الملك فيصل الأول ملكا عليها في عام ١٩٢١، هو نقطة البداية لوضع الاسس الأولى لبناء السياسة الداخلية للعراق، فضلاً عن السياسة الخارجية لإقامة علاقات ملؤها الوّد والاحترام المتبادل سواءً مع الدول المجاورة جغرافيا للعراق، أو مع بقية دول العالم آنذاك، و لكن بالمقابل لوحظ ان الموقف الذي وقفته الجارة بلاد فارس تجاه الحكومة العراقية "كان غامضاً ومشبعاً بالجفاء" وظّل هكذا لمدة ثماني سنوات إذ تأخرت فارس بالاعتراف بالحكومة العراق بالرغم من اعتراف عدد كبير من الدول الاوروبية به، فضلاً عن أن الجمهورية التركية قد سبقتها بالاعتراف به(٢). ولعل من ابرز الأمور التي أخرت توثيق العلاقات بين البلدين الجارين هو الموقف السلبي للسلطات القاجارية من تشكيل الدولة العراقية، وذلك لكونها كانت تأمل بعدم الاعتراف بالدولة العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني مستندة على القانون الدولي، بالرغم من ان الدولة القاجارية كانت عضوا مؤسسا ومؤثرا في عصبه الأُمم(٣)، التي اوصت بالانتداب وكانت الذريعة لهذا الرفض هو أن اغلبية أعضاء البرلمان القاجاري ترى أن جعل العراق تحت الانتداب البريطاني هو

---

(١) بيتر رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كم نقش وتقديم نور الدين حاطوم، ط٣، منشورات عويدات، بيروت وباريس، ١٩٨٩، ص ص ٣٨١ - ٣٩٥.

(٢) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث المصدر السابق الجزء الثالث، ص ٣٤٧.

(٣) لقد بقيت بلاد فارس تحمل التسمية الرسمية "الدولة القاجارية" بين الأعوام ١٧٩٦ - ١٩٢٥، وبعد أن أدى رضا شاه اليمين الدستورية في ١٥ كانون الأول في عام ١٩٢٥ كأول خان "ملك" من الأسرة البهلوية تم إطلاق تسمية "مملكة بلاد فارس البهلوية"، ثم بعد ذلك تم تبليغ البعثات الدبلوماسية بإستخدام تسمية "إيران" في المخاطبات الرسمية وذلك في العام ١٩٣٥، وتعني "بلاد الآريين" من باب التعنصر القومي. للاستزادة ينظر: أحمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢١٢.

اضطهاد للشعب العراقي المسلم، واستمرارا بهذا الموقف فقد الف عدد من اعضاء البرلمان القاجاري وبعض السياسيين الفرس، "جمعية الدفاع عن بلاد ما بين النهرين" على اساس ان العراقيين لا يجدون من يحميهم من البريطانيين سوى البرلمان القاجاري وقد قام البرلمان بتخصيص بعض الاموال له لتمويل هذه الجمعية لهذا الغرض لتتمكن من طبع الكتب والنشرات الدعائية(١).

وفي ضوء ما تقدم فإننا نؤشر انه قد حكمت علاقات البلدين الجارين خلال تلك المدة الزمنية المتقدمة من تاريخ العراق المعاصر مجموعة عثرات وعقبات، من أهمها:

٢) قضية الامتيازات الاجنبية:

فعندما تم التوقيع على الاتفاقية العدلية بين العراق وبريطانيا في ٢٥ اذار "مارس" من عام ١٩٢٤، ورد في مادتها الأولى ما يلي "تطلق لفظة الاجنبي على رعايا الدول الاوروبية والامريكية التي كانت تستفيد من احكام الامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية سابقا، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات... والدول الاسيوية التي لها الان ممثل دائم في مجلس عُصبة الأُمم..."(٢)، ومن خلال هذه المادة القانونية نلاحظ انه تم اغفال حقوق وامتيازات الجالية الايرانية التي كانت تتواجد في العراق مما أدى إلى تقهقر وتراجع العلاقات بين البلدين الجارين، ولا ننسى دور بريطانيا صاحبة الأمر والنهي في العراق في ذلك الوقت في ابعاد أي أثر لوجود الجالية الفارسية في هذه الاتفاقية(٣).

وهناك من يعتقد ان هذا الامر هو احد الاسباب الرئيسة في تأخر الحكومة القاجارية ومن بعدها الحكومة البهلوية، بالاعتراف بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة عالمية إلى ان يقوم الأخير بالاعتراف بحقوق الجالية الفارسية المقيمة عنده(٤).

---

(١) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة: فاروق الحريري، مطبعة عصام، د.ط، بغداد، ١٩٧٩، الجزء الأول، ص ٩١؛ جهاد صالح العمر وأسعد محمد زيدان الجوادي، إيران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ – ١٩٤١، د.ط، مطابع التعليم العالي – جامعة البصرة، ١٩٩٠، ص ٤٧.

(٢) جريدة صدى الاستقلال، العدد ١٥، ٣ تشرين الأول، ١٩٣٠.

(٣) الحسيني، تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، ج٣، ص ص ٢٤٧ – ٢٤٨؛ شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، د.ط، دار البصري، بغداد، ١٩٦٦، ص ١٠٣.

(4) Stephen Hemsley Longrigg ,Iraq - 1900 To 1950 - Apolitical , Social - And Economic Hiistory , London , 1953 , Oxford University Press , P.P 214 - 215

٣) قضايا وأمور أُخرى عرقلة تطور العلاقات بين العراق وفارس:

لقد وقفت مجموعة اشكاليات في طريق توثيق العلاقات بين البلدين الجارين، ومنها رفض السلطات الفارسية الموافقة على تطبيق قانون الجنسية العراقية الصادر في اب "أغسطس" ١٩٢٤ الذي اشير في احدى مواده القانونية إلى انه "من حق المولود حرية اختيار الجنسية العراقية بعد سنة واحدة من بداية سن الرشد، اما إذا كان المولود من مواليد العراق اصلا فمن حقه اكتساب الجنسية العراقية في اي وقت يشاء مع وجود امتياز اخر له هو انه من حق هذا المولود ووالده رفض الجنسية العراقية عند بلوغه سنه الرشد"، وبذلك ادركت الحكومة الفارسية خطورة تطبيق هذا القانون على رعاياها الموجودين اصلا في العراق، لان ذلك سوف يضمن السيادة العراقية عليهم(١).

وكذلك مشاكل الحدود العراقية – الفارسية ومشكلة المخافر الحدودية بين البلدين الجارين(٢)، فعندما اعتلى رضا شاه الحكم ونصب نفسه خانا لفارس في العام ١٩٢٥ لم يشا الاعتراف بالوضع القائم في العراق، مستغلا مشكلة الحدود واخذ يشكك فيها، وتم التهديد

(١) محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضاشاه (١٩٢١ – ١٩٤١)، د.ط، طبع مطابع التعليم العالي – جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص ص ١٤١ – ١٤٢؛ فراقد داود سلمان، "العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٢٤ – ١٩٣٢"، مجلة دراسات إيرانية – مركز الدراسات الإيرانية – جامعة البصرة، ٢٠٠٥، المجلد ٣، ص ص ١٠٤ – ١٠٦.

(٢) لابد من التنويه والتوضيح في هذا المجال إلى اهتمام الصحافة العراقية وفي وقت مبكر من سنوات عملها في عقد العشرينات من القرن الماضي بنقل ونشر أخبار إيران وتركيا السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين العراق وإيران وتركيا، وفسحت هذه الصحف مجالاً واسعاً لنشر أخبار هذه الدولتين على صفحاتها، لابل وخصصت فقرة على واجهة صفحاتها عنونتها باسم "أخبار إيران أو اخبار تركيا" و "أخبار الجارة إيران أو اخبار الجارة تركيا"، ومن أهم الصحف التي اهتمت بنشر أخبار هاتين الدولتين الجارتين للعراق، جريدة العراق، البلاد، الجاهد، العالم العربي، الأهالي، وغيرها، ولمن يود الاستفادة يمكنه الرجوع إلى هذه الصحف للإطلاع على مضامينها.

بتغيير الحدود بين البلدين الجارين[١]. ومما زاد الأمور تعقيدا ان السلطات الفارسية رفضت الاعتراف ببروتوكول القسطنطينية وبمحاضر لجنة تثبيت الحدود لعام ١٩١٤[٢].

٤) مشكلة شط العرب:

لقد استمرت مشكلة شط العرب بين العراق وفارس خلال عقد العشرينيات من القرن المنصرم، وذلك لتمسك العراق بحقه الثابت في الاشراف على هذا المنفذ المائي المهم بالنسبة له والوحيد، وعدم استعداده لتقديم أي تنازلات للجانب الفارسي، الذي بقي مستمرا بانكار حق العراق في هذا المنفذ المائي، قد تضر بأمنه القومي، وبالرغم من المساعي البريطانية لايجاد اي حل للمشكلة ولكن دون جدوى، لمنع فارس من الحصول على امتيازات جديدة في شط العرب غير التي حصلت عليها بموجب بروتوكول الاستانة في عام ١٩١٣[٣].

وقد أدت بريطانيا دوراً مهماً في ايجاد الحلول أو عرقلتها من اجل توثيق العلاقات بين العراق وبلاد فارس و لكن دون جدوى، إذ عملت لندن على حل مشكلة الحدود على أساس خط الوسط Thalowck في شط العرب[٤]، أو اشراك ممثل عن فارس في لجنة ادارة

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، الحدود الشرقية للوطن العربي – دراسة تاريخية، د.ط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٥٨،
Intelligence report – Internac Affairs , page 3.

(٢) وللتوضيح أكثر بخصوص هذه النقطة نقول أنه قد جرى التخطيط النهائي للحدود البرية بين العراق وبلاد فارس، أبان السيطرة العثمانية على العراق، بموجب بروتوكول القسطنطينية الموقع عليه في الأستانة في العام ١٩١٣، وبمقتضاه تم تعيين لجنة لتحديد الحدود في سنة ١٩١٤، لتثبيت الحدود العثمانية – الفارسية في العراق من الجنوب وحتى الشمال، وبإثر هذا الإجراء أصبح شط العرب ضمن السيادة العثمانية ومن ثم إنتقل إلى سيادة الدولة العراقية. للاستزادة ينظر: رجاء حسين حسني خطاب، العلاقات العراقية الفارسية ١٨٤٧ – ١٩٨١، دار الحرية للطباعة، د.ط، بغداد ١٩٨١، ص ٤.

(٣) لقد نصت المادة الأولى من بروتوكول الأستانة على تحديد الحدود في منطقة شط العرب على النحو التالي " يسير خط الحدود من نقطة تقع إلى الشرق من كشك البصرة. تاركةً هذا الموقع في الإقليم العثماني – يقصد العراق –، ومن هذه النقطة يسير خط الحدود إلى الجنوب حتى قناة الخيين إلى نقطة كائنة في نهر دياجي ونهر أبو العرابيد. ويتبع وسط مجرى قناة الخيين حتى نقطة إتصال القناة المذكورة بشط العرب عند نهر النزيلة. ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب حتى البحر تاركةً النهر وجميع الجُزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية. للإستزادة ينظر: جابر إبراهيم الراوي، شط العرب في المنظور القانوني عبر التاريخ، د.ط، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠، ص ص ٤٢ – ٤٤.

(4) I. A. R. 1914- 1932, 23- Theport of Basra, p.p. 101-103.

ميناء البصرة لكن المحاولتين باءتا بالفشل لأسباب تتعلق بالموقف السياسي البريطاني في المنطقة من جهة وعدم تحقيق رغبة الحكومة العراقية في المحافظة على الحقوق من جهة أُخرى(١).

٥) بداية انفراج الأمور:

بعد ان مرّت سنين العقد الثالث من القرن العشرين من دون بوادر حل للخلافات بين البلدين المتجاورين، يؤدي إلى توثيق العلاقات بينهما، حتى جاء العام ١٩٢٨ فطالبت الحكومة الفارسية بإلغاء قانون الامتيازات الاجنبية اسوة بما فعلته في بلادها، فيتم مُعاملة الرعايا الفرس "الإيرانيين" كما يتم معاملة رعايا الدول الاجنبية في العراق، فقامت الحكومة العراقية بعرض القضية على الحكومة البريطانية مظهرةً رغبتها بتعديل الاتفاقية العدلية لعام ١٩٢٤(٢)، وباعتبار ان بريطانيا هي المشرفة على سياسة العراق الخارجية بحكم نظام الانتداب، فقد قدمت اقتراحا إلى مجلس عصبة الأُمم في اذار من عام ١٩٢٩، تعلن فيه رغبتها الرسمية بإلغاء الاتفاقية العدلية بين العراق وفارس وايجاد صيغة اتفاقية جديدة لتوثيق العلاقات الثنائية بين البلدين(٣).

وبعد هذا التطور المهم فقد سارع رضا خان إلى ارسال برقية تهنئة للملك فيصل الأول وردَ في محتواها "اني مرتاح كل الارتياح لما قد نالته بلاد جلالتكم من الموفقية العظمى بسبب نقض الاصول القضائية في العراق، الذي حصل بواسطة القرار الصادر من قبل لجنة الشورى المنعقد في عصبة الأُمم. ان هذه هي الامنية التي كانت تتواخاها الامتان: الايرانية (الفارسية) والعراقية دائما، "وقد حصلت الان..."(٤)، وتواصلاً من العراق في ديمومة تحسن العلاقات مع الجارة فارس فقد تقرر تعيين السيد جعفر العسكري وزيرا مفوضا في طهران

---

(١) العمر والجوادي، المصدر السابق، ص ٥٠.

(2) I. A. R. 1914- 1932, Difficultines Concernin the legate Nationality of percain in Iraq, p.p. 39-40.

(٣) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط١، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٢٦٧ - ٢٧٠؛ العمر والجوادي، المصدر السابق، ص ٤٩؛ صحيفة صدى الاستقلال، العدد ٢، ١٦ أيلول ١٩٣٠.

(٤) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٠؛ ستيفن همسلي لونكرينك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، ج١، ط١، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٥١.

وتعيين حسين افنان سكرتيرا في المفوضية العراقي فيها، كما تم تعيين كامل الكيلاني قنصلا للعراق في كرمنشاه[١].

وبعد هذه التطورات الودية فقد تحقق الاعتراف الرسمي من قبل فارس بالعراق كدولة ذات سيادة في ٢٥ نيسان "ابريل" من عام ١٩٢٩، وفي تموز "يوليو" من العام نفسه عينت فارس مفوضا لها في بغداد هو عنايت الله سميعي[٢] ورّد العراق بالمثل فقام بافتتاح قنصلية له في كرمنشاه، بعد تعيين السيد توفيق السويدي[٣].

---

(١) جريدة الأوقات البغدادية، العدد ٥٣٨٤، ١٢ كانون الأول ١٩٢٨؛ جريدة البلاد، العدد ١١٧، ٢٦ أذار ١٩٣٠؛ جريدة البلاد، العدد ١١٨، بتاريخ ٢٧ أذار ١٩٣٠.

(٢) عنايت الله سميعي ١٨٨٨-١٩٣٧: هو مدبر الدولة سميعي ولد في مدينة رشت عام ١٨٨٨ وكان سياسياً ودبلوماسياً ورجل دولة فارسي وتم تعيينه وزيراً لخارجية فارس في أذار من عام ١٩٣٧ وكان تسلسله ٦٢ بين وزراء الخارجية الفارسيين، ووّقع على معاهدة سعد آباد نيابةً عن بلاد فارس في عام نفسه تعيينه وزيراً لخارجية بلاده، وشغل منصب وزير مفوض في العراق عام ١٩٢٩، ثم تولى منصب وزير الاقتصاد بالإنابة في فارس درس في مدينة رشدت ثم ذهب إلى أوربا وتخرج من كلية القانون فيها ثم عاد إلى فارس وأصبح رئيس قسم التنظيم والأوقاف في محافظة جيلان، ثم مديراً عاماً في وزارة التربية والتعليم، وعندما اصبح رضا خان بهلوي رئيساً للوزراء سلمهُ إدارة مكتبه الخاص توفي في العام ١٩٣٧. للاستزادة ينظر: Ea. M. wikipdia.orgويكيبيديا عنايت الله سميعي سياسة مدار إيراني

(٣) توفيق السويدي من مواليد بغداد في عام ١٨٩٢ كان يجيد عدة لغات وهي الإنكليزية والفرنسية والإيطالية العثمانية وكذلك التركية والفارسية، أنها الدراسة الإعدادية في عام ١٩٠٨، و تخرج من كلية الحقوق العثمانية في إسطنبول في العام ١٩١٨، ومَثّل العراق في مؤتمر باريس والمؤتمر السوري العربي الأول الذي عُقد في ١٨ حزيران "يونيو" من عام ١٩١٣، ثم عاد إلى العراق وأصبح عميداً لكلية الحقوق في بغداد عُين بعد ذلك مديراً عاماً للعدلية في العام ١٩٢٦، وبعد ذلك تم أستيزاره وزيرا للعدلية في وزارة السعدون الثالثة، شكل الوزارة لأول مرة في ٢٨ نيسان "أبريل" من العام ١٩٢٩، و كان أصغر رئيس وزراء في تلك الفترة الزمنية إذ كان يبلغ من العمر ٣٧ سنة، إذ قام بتشكيل هذه الوزارة بعد إنتحار السيد عبد المحسن السعدون ومن ثم استقالة وزارته، شارك مع الملك فيصل الاول بزيارة إيران في ٢٢ نيسان "أبريل" من عام ١٩٣٢، وأصبح عضواً في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي لعدة دورات إنتخابية خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين وتولى عدة وزارات في العهد الملكي توفي في العام ١٩٦٨، للاستزادة ينظر: خالد احمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٨)، د.ط، بغداد، الجزء الأول، ٢٠١٣، ص ص

ب) العلاقات السياسية بين العراق وتركيا:

١) العلاقات الثنائية بين الاعوام ١٩٢١ - ١٩٢٥:

أثناء هذه المدة الزمنية انشغل البلدان الجاران بترتيب أوضاعهما الداخلي وتثبيت نظامهما السياسي، لاسيما وان هاتين الدولتين قد خرجتا من بودقة دولة واحدة الا وهي الدولة العثمانية، إذ القت تركة السيطرة العثمانية على العراق بظلالها على تطور العلاقات بين كل من العراق وتركيا، فعندما انعقد مؤتمر لوزان في ٢٠ تشرين الثاني "نوفمبر" من عام ١٩٢٢ تحت اشراف عصبة الأُمم اوفدت الحكومة العراقية وفدا برئاسة جعفر العسكري وزير الدفاع كمراقب في المؤتمر المذكور إلى جانب الوفد البريطاني الدولة المنتدبة عليه، ونظرا لسياسة الاتراك تجاه الموصل في الدعوة إلى العودة للحكم العثماني من خلال سياسات الحكومة التركية ونشاطات بعض الجهات الموالية لها في ولاية الموصل[١]، فضلاً عن عدم اتفاق الاطراف المعنية على صيغة معينة لتثبيت الحدود وحل الخلافات الثنائية، لذا استقرت خطة عصبة الأُمم على إحالة حالة " القضية ستحول إلى مقرها في لوزان..."، إذ حددت المادة الثالثة من اتفاقية تعيين الحدود بين العراق وتركيا، التي تم توقيعها في ٤ تشرين الأول "اكتوبر" ١٩٢٣، نصت على اجراء ترتيب ودي من قبل بريطانيا والعراق خلال مدة تسعة اشهر[٢]، وإذا لم يتوصلوا خلال هذه المدة لحل مرضٍ للطرفين، قرر مجلس العصبة تأليف لجنة تحقيق لبحث ومناقشة مشكلة الموصل في ٣٠ ايلول من عام ١٩٢٤، وعند زيارة هذه اللجنة إلى العراق والترحال و التجوال بين بغداد ومختلف مناطق ولاية الموصل واللقاء مع الاهلين واستطلاع ارائهم في الامر، فقد توصلت إلى نتيجة واحدة مفادُها ان سكان هذه

---

٨٠ - ٩٦، توفيق السويدي، مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط٣، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١، أول ممثل له في طهران بدرجة وزير مفوض. السويدي، المصدر السابق، ص ص ١٩٢ - ١٩٣؛ جريدة العراق، العدد ٣٥٣٣، تشرين الأول ١٩٣١.

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢ - ١٩٥٨، د.ط، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل، د.ت، ص ص ١٥ - ٢١.

(٢) فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، مطبعة الحرية، بغداد، ط٢، منشورات دار البيان، ١٩٦٥، ص ص ٤٣ - ٤٦؛ احمد محمود علو السامرائي، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا، كلية الآداب، ٢٠١٨، العدد الرابع عشر، المجلد الأول، ص ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

المنطقة الجغرافية يرغبون في البقاء ضمن الحدود الجغرافية للدولة العراقية الوليدة، ولا ننسى الدور الذي لعبته المصالح الدولية في حل الاشكال الحدودي بين العراق وتركيا(١).

و بعد كل هذه الاحداث والتطورات فقد تم عرض الموضوع بخصوص عائدية ولاية الموصل للعراق وترسيم الحدود، نقول تم عرض هذه المواضيع في عام ١٩٢٥ على عصبة الأُمم التي اوصت لجنتها التي عينتها لهذا الغرض، نقول اوصت هذه اللجنة في تقريرها المقدم إلى العصبة بان يحتفظ العراق بولاية الموصل بشرط ان يتم عقد معاهدة جديدة تضمن استمرار انتداب بريطانيا عليه لمدة ٢٥ سنة الا في حالة قبوله خلال هذه المدة عضوا كامل السيادة في عصبة الأُمم(٢).

وبعد اخذٍ وردّ ووعد ووعيد وبعد ان ظهر للجمهورية التركية انها لاتستطيع المواصلة في تحدي قرارات واجراءات عصبة الأُمم وكذلك تحدي بريطانيا إلى مالانهاية فتم الاتفاق على اجراء مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والتركية(٣)، والتي ادت في النهاية إلى موافقة تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل إلى العراق مقابل ١٠% من حصة العراق في نفط الموصل(٤).

---

(١) فاضل حسين، مشكلة الموصل – دراسة في الدبلوماسية العراقية – الأنكليزية – التركية وفي الرأي العام، بغداد، مطبعة أشبيلية، ط٣،١٩٧٧، ص ص ٥٩ – ٦٧.

(٢) لا بُد من التنويه والتوضيح أنه قد جاء في البروتوكول أن معاهدة عام ١٩٢٢، يجب ان تنتهي عندما يُصبح العراق عضواً في عصبة الأمم وأن لا يتأخر إنتهائها عن أربع سنوات من تاريخ عقد الصلح مع تركيا. للإستفادة ينظر: وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطورات السياسية المعاصرة في العراق، د.ط، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد، د.ت، ص ١٦٩؛ إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، د. ت، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل، ١٩٨٨، صفحة ٢٢٤.

(٣) لابد من الإشارة إلى أن المادة الرابعة من معاهدة عام ١٩٢٢، بين كلٍ من العراق وبريطانيا قد سمحت للأخيرة بإدارة شؤون العراق الخارجية في المحافل الدولية والإشراف عليها في مُقابل تعهد "ملك بريطانيا بأن يسعى إلى إدخال العراق في عضوية جمعية " عصبة" الأمم في أقرب ما يمكن ". للأستزادة ينظر:

Treat of alliance great britain an irak - october10 , 1922 , london , 1925 , book silver , page 4 ; longring , ibid , p.p. 146 - 147.

(٤) حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان، ص ٥٦.

٢) العلاقات بين الاعوام ١٩٢٦ - ١٩٢٩:

بعد ان تم حل جميع الاشكالات و الخلافات بين العراق وتركيا، اضطرت الاخيرة إلى الدخول في مفاوضات مع كل من بريطانيا والعراق نتج عنها التوقيع على معاهدة ثلاثية بينهم في ٥ حزيران "يونيو" من عام ١٩٢٦، اعترفت الجمهورية التركية بموجبها ببقاء ولاية الموصل جزءًا من العراق والتنازل عن ادعاءاتها بشأنها[١]، مقابل اعطائها ١٠% من عائدات النفط المستخرج من هذه الولاية لمدة ٧٥ سنة، فضلا عن اقامة علاقات حُسن الجوار بين العراق وتركيا[٢].

وحقيقةً فان تأكيد العراق على حُسن الجوار مع جيرانه باختلاف مللهم كان نابعا من رغبة الملك فيصل الأول في تقوية اواصر الصداقة مع الدول المجاورة جغرافيا للعراق والمشتركة تاريخيا معه، ولذلك فقد تمت المصادقة على المعاهدة العراقية - التركية من قبل مجلس النواب العراقي بعد ايام قليلة من توقيعها، إذ تمت المصادقة في ١٢ حزيران "يونيو" من عام ١٩٢٦، كما صادق عليها المجلس الوطني التركي في ٧ حزيران "يونيو" من العام نفسه[٣].

ولكل ما قد تقدم فقد سارعت تركية للاعتراف الرسمي بالعراق في ١٥ اذار "مارس" من عام ١٩٢٧ كاول دولة مجاورة تُعطي الشرعية الدولية لهذه الدولة الحديثة النشأة بعد ان ضمنت مصالحها الاستراتيجية منها[٤].

وقد استمرت لجنة الحدود بين البلدين الجارين بالانعقاد خلال عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨، و حققت من اجتماعاتها نتائج مقبولة بما اعدته من تخطيط بارع في ضبط مسار الحدود امنيا من خلال وضع اعمدة الحدود الكونكريتية، وتم تبادل الوزراء المفوضين في الشؤون الخارجية بين البلدين[٥]، إذ وافقت تركيا على اقتراح العراق، وتم تعيين وزير

---

(1) I. A. R. – 1914-1932, Foreign Iraq Statistics, page 43.

(٢) شاكر صابر الضابط، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، مطبعة دار المعارف، بغداد، ١٩٥٥، ص ص ١٥٧ - ١٦٢؛ السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٣) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٣؛ إسراء الكعود، معاهدات الصداقة مع دول الجوار في عهد الملك فيصل الأول، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٣ www. algardenia.com.

(٤) السبعاوي، المصدر نفسه، صفحه ٢٧.

(٥) لونكرينك، المصدر السابق، ص ٣٥٣؛ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ - ١٩٧٤، ج١، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، الجزء الأول، ص ٩٢ - ٩٣.

للمفوضين في كل من انقره وبغداد في عام ١٩٢٩[١] مَثل العراق في هذا المنصب "صبيح نشات"[٢]. ومثل تركيا "طاهر لطفي[٣].

(1) I. T. R., for Tinicht Ended the 15th march 1927, page 197

ملفة وثائقية في مركز دراسات الموصل

(٢) صبيح نشأت: من مواليد عام ١٨٨٢م، تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول في عام١٩٠١ ثم تخرج من كلية الأركان العثمانية في عام ١٩٠٤، ثم عُين وزيراً للأشغال والمواصلات في الأول من نيسان من عام ١٩٢٢ في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية، ثم شارك على عدة سنوات في مباحثات الحدود مع ابن سعود، بعد ذلك تم تعيينه ممثلاً للحكومة العراقية في لجنة عصبة الأمم في كانون الثاني من عام ١٩٢٥ لدراسة قضية الحدود بين العراق وتركيا ولواء الموصل ثم بعد ذلك تم تعيينه وزيراً للدفاع في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في ٢٦ حزيران من عام ١٩٢٥ بعد ذلك تم تعيينه كأول وزير مفوض للعراق في تركيا في عام ١٩٢٩، توفي في اسطنبول في ٢٩ تموز من العام نفسه تعيينه فيها. للإستزادة: ينظر الجوال، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٣٤٢ – ٣٤٣.

(٣) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٧.

المحور الثالث

انجاز معاهدة حزيران عام ١٩٣٠ واثرها في تطور العلاقات بين العراق من جهة وبلاد فارس (إيران) وتركيا من جهة أُخرى حتى العام ١٩٣٧

١- معاهدة حزيران عام ١٩٣٠ بين كل من العراق وبريطانيا:

لقد بُنيت هذه المعاهدة على مضامين معاهدة عام ١٩٢٢ "المادة السابعة"، ولكنها اخذت في الاعتبار اكتشاف النفط في باطن الأرض العراقية في عام ١٩٢٧، جرى التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية في ٣٠ حزيران "يونيو" من عام ١٩٣٠ بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والمندوب السياسي البريطاني (فرنسيس همفري) Frances Hamfese"" وحددت مدتها بـ ٢٥عاما من التحالف بين البلدين[١].

ومن اهم ما جاء في مضمون المعاهدة اولا انهاء الانتداب البريطاني ومنح الاستقلال للعراق على ان يكون ذلك من تاريخ دخول الاخير عضوا ضمن عصبة الأُمم، ثانيا: حفظ المصالح البريطانية في العراق إذ شكلت بريطانيا مع العراق حلفا عسكريا، قدم الاخير بموجبه حق استخدام السكك الحديدية والمطارات والموانئ[٢]، وتعهد العراق في هذه المعاهدة باحتفاظ بريطانيا بقاعدتين جويتين فيه هما قاعدة الشعيبة في اقصى الجنوب وقاعدة الحبانية في غرب البلاد، ثالثا: احتفاظ بريطانيا بحق التشاور معها في مسائل السياسة الخارجية[٣].

ومن باب ايضاح الأمور على حقيقتها فلابُد من الذكر ان توقيع معاهدة حزيران من عام ١٩٣٠ بين المملكة العراقية والمملكة المتحدة "بريطانيا" في ذلك الوقت لم يأتِ عبثا أو دون موقف مُعين حدث ودفع لتوقيعها فلا ننسى انه قد التقى نضال واصرار الشعب العراقي على نيل استقلالهم و تقديم تضحياتهم ابتداءً من ثورة العشرين في حزيران من عام ١٩٢٠ ومروراً بالأحداث الداخلية خلال عقد العشرينات من القرن المنصرم فضلاً عن رغبه الملك

---

(١) الحكومة العراقية، المعاهدة العراقية – البريطانية وملحقاتها والكتب المتبادلة بين فخامة رئيس الوزراء وبين فخامة المعتمد السامي حولها، بغداد، مطبعة الحكومة، د.ط، ١٩٣٠، ص ٢؛ www , wikipedia's. org المعاهدة الأنجلو – العراقية ١٩٣٠.

(٢) جريدة صدى الاستقلال العدد ١٥، ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٣) الحكومة العراقية، المصدر السابق، ص ص ٢ – ٤؛ جديدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٢٠ – ١٩٥٨)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قسم العلوم الإنسانية – فرع التاريخ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩، ص ص ٢٨ – ٣٠.

فيصل الأول والاحزاب العراقية مثل الاخاء الوطني، وحزب العهد العراقي وغيرهما في اثبات شرعيتهم وقوتهم في حكم العراق من خلال نيل الاستقلال الكامل من الاحتلال البريطاني واطلاق العنان للحرية في تسيير السياسة الداخلية خاصة والسياسة الخارجية عامة، ولكل هذه الظروف تم التوقيع على هذه المعاهدة برغم ما عليها من مثالب واشكاليات(١)، إذ عدت الحركة الوطنية العراقية وثيقة استعبادية جديدة تكبل العراق من جميع النواحي(٢).

وبموجب محتوى هذه المعاهدة فقد اصبح للعراق مجالٌ في اقامة العلاقات الدولية الثنائية بعيدا عن سطوة وقهر السياسة البريطانية المحتلة له، سواءً بين الدول المجاورة له جغرافيا أو مع بقية دول العالم فبموجب المادة الثانية نلاحظ انه سمح لأول مرة للعراق بإقامة علاقات متكافئة بينه وبين بريطانيا، إذ ذكرت انه "يُمثل كلٌ من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المُتعاقد الاخر ممثل سياسي "دبلوماتيكي" يعتمد وفقا للأصول المرعية(٣)، فعّقدْ هذه "المعاهدة مع العراق هو تجربة في "دومنيون" ذو استشارة"(٤).

كما نلاحظ انه تم الاقرار في المادة الثامنة من المعاهدة انه بمجرد اقرارها " تنتهى من تلقاء نفسها بصوره نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية في ما يتعلق بالعراق... "، ليتم التمهيد لقبوله عضوا كامل السيادة في عصبة الأُمم(٥).

ب – سياقات ومسارات العلاقات السياسية الثنائية بين العراق من جهة وايران وتركيا من جهة أخرى بين الاعوام ١٩٣٠ – ١٩٣٧

١– العلاقات العراقية – الإيرانية:

ا – في عهد الملك فيصل الأول ١٩٣٠ – ايلول ١٩٣٣:

لقد شهدت هذه المدة الزمنية تطورا ملحوظاً في العلاقات بين البلدين الجارين كانعكاس لتوقيع المعاهدة العراقية البريطانية في ٣٠ حزيران من عام ١٩٣٠ وبالرغم مما شابها من عثرات هي وليدة سنين ماضية، وعليه يمكن تحديد فترتين زمنيتين خلال هذه

(1)Adeed Dawisha , Apolitical IRAQ History , prineeston university press , 2019 , p.p. 64 - 65.

(٢) جريدة صدى الاستقلال، العدد١، بتاريخ ١٥ أيلول ١٩٣٠.

(٣) الحكومة العراقية، المصدر السابق، ص ٢.

(٤) صحيفة الجهاد، العدد١٢، بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣٠.

(٥) الحكومة العراقية، المصدر السابق، ص ص ٢ – ٣؛ البرقاوي، المصدر السابق، ص ص ١٨٩ – ١٩٦.

المرحلة التاريخية من عهد الملك فيصل الأول حتى وفاته في ايلول من عام ١٩٣٣، وكما يلي:

الأولى: بين عام ١٩٣٠ و حتى ٣ تشرين الأول " اكتوبر " من عام ١٩٣٢:

فقد شهدت هذه المدة محاولات محمومة من قبل بريطانيا لتوثيق العلاقات بين العراق وبلاد فارس استعدادا لتمهيد الطريق لقبول العراق عضوا كامل السيادة في عصبة الأُمم[١]، ولكن بقيت الاجواء ملبده بالغيوم لفقدان الثقة وعدم الوصول إلى حلول حقيقية ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا الحدودية وقضيه الملاحة في شط العرب وغيرها[٢]، وفي خلال خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل الأول في تشرين الثاني من عام ١٩٣١ فقد اكد على سروره **العظيم لنمو اواصر المحبة والصداقة بين العراق و جارتنا إيران يوما بعد يوم والتعاون الصميمي الذي تبديه كل من حكومتي البلدين للتفاهم على جميع الأمور التي تعود بالمنافع المشتركة بينهما** [٣].

ومن اجل جزر هوة الخلافات بين البلدين الجارين وتوثيق العلاقات الثنائية بينهما فقد قام الشاه رضا بهلوي بتوجيه الدعوة للملك فيصل الأول لزيارة طهران لتمتين العلاقات[٤]، بعد ان سمحت معاهدة حزيران في عام ١٩٣٠ للعراق بتحمل "مسؤولية الادارة" لشؤونه الخارجية[٥]، وحقيقة فان هذه الزيارة قد صبت في صالح الملك فيصل الأول باعتباره ملكا جديدا لدولة فتية تعتبر اقامة العلاقات الدولية امرا ضروريا[٦].

وعليه فقد قام الملك فيصل الأول باصدار ارادته الملكية بتولي اخيه الملك علي ابن الشريف حسين سلطاته نائبا للملك خلال مدة زيارته لطهران[٧]، وبعد وصول الموكب الملكي العراقي إلى طهران في ٢٢ من نيسان من عام ١٩٣٢، فقد حظّي هذا الوفد باستقبال رسمي كبير تراسه رضا شاه وعدد كبير من المسؤولين الفرس، وقد تمخض عن هذه الزيارة تحسن

---

(١) محمد، المصدر السابق ، ص ١٥٧.

(٢) ذنون يونس الطائي، "العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٢١ – ١٩٤١"، مجلة التربية والعلم، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ع ٣١، ص ص ٧٦ – ٧٧.

(٣) جريدة العراق، العدد ٣٥٢٨، بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٤) السويدي، المصدر السابق، ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٥) جريدة العالم العربي، العدد ١٩٣٣، ٣ تموز ١٩٣٠.

(٦) السويدي، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٧) جريدة الاهالي العدد ٨٣، بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٣٢.

نسبي في العلاقات بين البلدين الجارين وتوقيع اربع اتفاقيات، تعد مهمة في تثبيت وتوطيد العلاقات الثنائية بينهما، وهي:

١- الاتفاقية القضائية بين العراق وفارس. واتفاقية لاسترداد المجرمين. واتفاقية تتعلق بتنظيم الاحكام القضائية. واتفاقية بتوسيع شبكات الاتصال الهاتفي والخدمات البريدية بين البلدين.

ولكن للظروف السياسية التي مرت على البلدين وتأرجح علاقاتهما بين مدٍ وجزر فقد تم تنفيذ الاتفاقية الثانية والرابعة فقط، وارجيء تنفيذ الاتفاقيتين الأولى والثالثة إلى وقت لاحق و بالتالي لم تنفذ(١).

وبالعموم فقد اعطت هذه الزيارة دفعا قويا لتوثيق العلاقات بين بغداد وطهران في الاشهر التي تلتها(٢).

وثانيهما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٣: لقد كان قبول العراق عضوا كامل السيادة في عصبة الأُمم في ٣ تشرين الأول من عام ١٩٣٢، نقطه تحول هامه وحساسة، إذ سبق وان وضع هذا البلد من قِبل نفس هذه المنظمة الدولية تحت وصاية الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٠، ولكن وبمجرد ان ظهر كدولة مستقلة بدخوله عضوا اساسياً في عصبة الأُمم قبل أي قطر عربي أُخر نلاحظ انه قد انطلق في مسارين حقق فيهما الريادة والسبق اولهما ما اشر له من مواقف من القضايا العربية والدولية التي ناقشتها العصبة وثانيهما امتلاكه لصولجان القدرة على تكييف سياسته الخارجية ولاسيما مع الدول المجاورة له في حدوده الدولية سواءً العربية منها ام الاجنبية، إذ انعكس الامر نحو تطوير هذه العلاقات وبناء أسس مشتركة للطمأنينة وترسيخ التفاهم بما يعود بالمنفعة على جميع الأطراف(٣).

وفي هذا السياق فقد شهدت علاقات العراق الثنائية مع فارس منذ اواخر عام ١٩٣٢ و عام ١٩٣٣ تطورا نوعيا فبمجرد صيرورة العراق "دولة مستقلة"، وبهذه المناسبة قام رضا شاه بإرسال برقية تهنئة للملك فيصل الأول مُعربا فيها عن سروره البالغ بدخول العراق في عصبة الأُمم متمنيا ان **تكون المملكة العراقية جارة صديقة لإيران**(٤).

---

(١) سلمان، المصدر السابق، ص ص ١١٧ - ١١٨؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٧٦.

(2) Dogument File Note , See 890g001192 , For 193 , Suspension Of Service Between Baghdad And Tehran , Page 2.

(٣) عامر سلطان قادر مصطفى الإسحاقي، العراق وعصبة الأمم ١٩٢٠ - ١٩٣٩ - دراسة تأريخية - سياسية، كلية التربية - جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٤.

(٤) الأسدي، المصدر السابق، ص ٥٣.

و كبادرة لتحسن واستقرار العلاقات بين الجارين فقد تقرر تمديد الاتفاقية الثنائية بين الحكومتين العراقية والفارسية لمدة ستة اشهر أُخرى(١).

كما قام وزير الخارجية الفارسي الميرزا باقر زاده كاظمي، وبعد ايام من وفاة الملك فيصل الأول، بزيارة للعراق ملتقيا بالملك غازي معزيا اياه بوفاة والده الملك فيصل الأول ومهنئا له في نفس الزيارة بجلوسه على عرش العراق قام بوضع اكليل من الزهور على ضريح الملك فيصل الأول(٢).

وبمناسبة تبدل الوزارة الايرانية، بعد عزل تيمور طاش من رئاسة الوزراء وتكليف الميرزا محمد علي فروغي خان بتشكيل الحكومة الايرانية الجديدة، وباعتبار ان الصحافة هي احدى الواجهات المعبرة عن رؤية الجماهير والمُراقبة لتصرفات السلطة ومنبهةً لها لبعض الأمور، نقول ولكل ماقد تقدم فقد كتبت الصحافة العراقية مرحبةً **بهذا التبدل**، متأملة من الحكومة الايرانية الجديدة **وضع العلاقات العراقية – الفارسية على أسس تضمن للمملكتين علاقات حسنة ودائمية**(٣).

ب – في عهد الملك غازي ١٩٣٣ – ١٩٣٧:

تُقسم العلاقات العراقية –الفارسية أثناء عهد الملك غازي يستلزم الالمام بكل توجهاتها وانعكاساتها والشخوص المؤثرين فيها، وعلى هذا الاساس فسوف نقوم بتقسيم هذا العهد إلى مرحلتين:

اولهما: امتدت من أيلول "سبتمبر" ١٩٣٣ وحتى ٢٩ تشرين الأول "أكتوبر" ١٩٣٦: إذ شهدت الاشهر الأولى من تولي الامير غازي مقاليد الحكم كملك للعراق بين ايلول من عام ١٩٣٣ وحتى حزيران من عام ١٩٣٤، تقريبا نقول شهدت هدوءاً نسبياً في هذه العلاقات مبنيه على كون المهام الاساسية للسياسة الخارجية العراقية في ذلك العهد هو توثيق عُرى المصالح المشتركة والروابط الانسانية والتجارية وتكرار الزيارات المتبادلة مع الجارة إيران(٤).

(١) جريدة الأهالى، العدد ٢٨١، ٩ تشرين الأول ١٩٣٣.
(٢) جريدة الأهالي، العدد ٢٦٩، ١٥ أيلول ١٩٣٣.
(٣) جريدة الأهالي، العدد ٢٦٧، بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٣٣.
(٤) عبود، المصدر السابق، ص ١٦١.

واستمرارا في تطور العلاقات بين البلدين الجارين فقد وافق مجلس الوزراء العراق في بداية العام ١٩٣٤ على اتفاقية الانتقال بين الدولتين مما انعكس على زيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وسهل انتقال مواطني الدولتين عبر الحدود المشتركة بينهما(١).

وبعد مرور عدة شهور من النصف الأول من العام ١٩٣٤ فقد اخذت الأمور في التفاقم والتوتر بين العراق وبلاد فارس وزيادة وقوع الحوادث على الحدود الفاصلة بينهما ومياه شط العرب، وبالمقابل فقد استمرت الحكومة العراقية في سلك الطرق السلمية مع فارس إذ قررت ارسال وفد عراقي رفيع المستوى إلى طهران لغرض التفاوض للوصول إلى حل للخلافات الثنائية بين البلدين، وفي آيار من العام ١٩٣٤ سافر وزير خارجية العراق نوري السعيد على راس وفد كبير حاملا رساله ودية من الملك غازي إلى شاه إيران رضا بهلوي(٢).

ونظراً لعدم اتضاح الرؤية في العلاقات بين البلدين ورغبةً من الجانب العراقي بتوطيد أسس الامن والتفاهم مع جميع جيرانه بما فيها فارس، فارس التي لم تحاول على مدى عقدي العشرينيات والثلاثينات من القرن الماضي استيعاب ان العراق دولة ذات سيادة ولها حدود مشتركة معها وان هناك قوانين وقواعد دولية تضبط ايقاع هذه العلاقات، وبعد رفع العراق لشكوى إلى مجلس عصبة الأُمم عن التجاوزات الحدودية الفارسية، فقد قرر هذا المجلس **احالة قضية الخلاف بين العراق وايران إلى محكمة العدل الدولية** (٣)، وقد تضمنت الشكوى نقطتين اساسيتين: **اولهما:** اعتداءات الموظفين الفرس على الحدود وعدم مراعاتهم لخط الحدود **وثانيهما:** عدم اعتراف الحكومة الفارسية بصحة وثائق الحدود بين البلدين(٤).

ونظراً لتصاعد التوتر بين العراق وايران في عام ١٩٣٥، ولكون العراق هو جزء لا يتجزا من محيطه العربي ولكونه قد بث **روح جديدة في الصحافة العربية**، في متابعة **الاخبار التي تخص البلدان العربية الاخرى ومنها العراق بالمناقشة والتحليل والتضامن**(٥).

---

(١) د. ك. و، البلاط الملكي – منهاج مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٣٤، تصنيف ٣١١/٤٧٤ ، مقررات مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦ كانون الثاني عام ١٩٣٤، وثيقة ٢، صفحة ٤.

(٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة " المفوضية العراقية في طهران "، ذي رقم ٢ / ٥، رقم الوثيقة ٤١؛ رسالة الملك غازي إلى شاه إيران المؤرخة في ٢٠ "مارس" عام ١٩٣٤؛ الأسدي، المصدر السابق، ص ص ١٢٢ – ١٢٦؛ محمد، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٣) جريدة الإخاء الوطني، العدد ٢، بتاريخ ١٣ آب ١٩٣٤.

(٤) الإسحاقي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٥) جريدة الإستقلال، العدد ٢٤١٠، بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٣٥.

ثانيهما: من ٢٩ تشرين الأول "أكتوبر" ١٩٣٦ - ١٧ اب "أغسطس" ١٩٣٧: بعد الاضطراب الداخلي الكبير الذي شهده العراق في بداية عهد الملك غازي وتكرار سقوط الوزارات العراقية واعادة تشكيلها من جديد و ظهور الصراع بين أفراد المنظومة السياسية الحاكمة انذاك، نقول لقد كان ختام هذا الوضع الاستثنائي هو وقوع انقلاب ٢٩ تشرين الأول من عام ١٩٣٦، بقياده رئيس اركان الجيش العراقي الفريق بكر صدقي قائد **القوة الوطنية الاصلاحية - حسبما تم تسميتها** ضد حكومة ياسين الهاشمي الثانية **١٧ اذار "مارس" ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الأول "أكتوبر"١٩٣٦**، مما أدى إلى استقالة هذه الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة حكمت سليمان[١]، وحقيقة فقد احدث هذا الانقلاب زلزالاً في الاوساط الرسمية والسياسية والعسكرية في داخل العراق وخارجه خصوصا في دول الجوار مثل إيران وتركيا[٢].

وعوداً على بدء في ما يخص العلاقات العراقية الإيرانية خلال مدة الانقلاب وحكومته فإننا نلاحظ أن الحكومة الايرانية قد وجدت ضالتها المنشودة واصبحت ادعاءاتها في شط العرب "قاب قوسين أو ادنى" من التنفيذ مستغلة الاوضاع الجديدة في العراق والتي ترتبت على مجيء وزارة حكمت سليمان المحتاجة للاستقرار في الداخل والسلام في الخارج[٣]، ولهذا سارعت إيران إلى عقد حلف أو ميثاق يضم الدول التي تجاورها أو تؤيد السياسة الغربية في الشرق الاوسط، وتعمل على الحفاظ على مصالحها فعملت إلى عقد " ميثاق سعد اباد " في ٨ تموز "يوليو" من عام ١٩٣٧، والذي ضم فضلاً عن العراق وايران كلا من تركيا وافغانستان تحت المظلة والحماية البريطانية[٤].

وقد مثل هذا **الميثاق الشرقي** محاولة للتضامن الاقليمي لكونه الأول من نوعه منذ ان استقل العراق عن بريطانيا، وفي اجواء هذه التحالفات الاقليمية فقد بذلت مساعٍ عراقية لعقد معاهدة بخصوص الحدود العراقية - الايرانية بينهما، بعد حصول اتفاق حول شط العرب فتم التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة الحدود العراقية - الايرانية في ٤ تموز "يوليو" من

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، سري للغاية - وزارة الخارجية، بغداد، ٢ تشرين الثاني ١٩٣٦، ذي رقم ٢٩٥/٣١١، رقم الوثيقة ٢٥، ص ص ٨٦ - ٨٨.

(٢) عبد التواب أحمد سعيد، ربع قرن من الحكم الملكي العراقي - دراسة وثائقية في التاريخ والسياسة ١٩٢١ - ١٩٤٧، ط١، دار الزمان، ٢٠١٨، ص ٣٧.

(٣) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(4) MARLOWE , IBID, P.P.104 - 105.

عام ١٩٣٧، إذ وقعها عن الجانب العراقي **ناجي الاصيل** وزير الخارجية العراقي وعن الجانب الايراني **عنايت الله سميعي** وزير الخارجية الايراني(١).

وبعد تبادل التهاني بين شاه إيران والملك غازي بمناسبة عقد هذه المعاهدة فقد اعتبرا في تهانيهما بانها "حدث مهم سيساعد على توثيق الروابط بين الشعبين"(٢). وقد تكونت هذه المعاهدة من ست مواد والحق بها بروتوكول مكون من خمس مواد نصت المادة الأولى منها على اعتبار بروتوكول الاستانة المعقود في ٤ تشرين الثاني من عام ١٩١٣ و المتعلق بتحديد الحدود العثمانية الفارسية في العراق، نقول عدته مشروعا وصحيحا، كما نصت المادة الثانية على ان يُصبح خط الحدود في مياه شط العرب عند خط العمق "التالوك" بعدما كان مستوى المياه المنخفضة في الضفة الايرانية هو خط الحدود(٣).

وتشير المصادر التي تحدثت عن تلك الفترة إلى ان الملك غازي لم يكن مرتاحا لعقد هذه المعاهدة نظراً للتنازلات التي اعطيت لإيران في شط العرب(٤).

وتعبيرا عن التضامن في الافراح والاتراح فقد تضامنت إيران مع حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي في الموصل، وقدمت واجب العزاء وقام شاه إيران رضا بهلوي رئيس بلاطه ليعبر عن اسفه العظيم للمصاب الذي يعتبره مشتركا، راغبا بتقديم التعزيات القلبية للملك غازي وحكومته، كما حضر مجلس العزاء الذي اقيم للفريق بكر صدقي في طهران، نقول حضر رئيس وزراء إيران محمد علي فروغي مع ثلة من امراء الجيش إلى مجلس العزاء(٥).

---

(١) الأسدي، المصدر السابق، ص ١٦٦؛ فرج، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الرابع، ص ٣١٧.

(٣) الأسدي، المصدر السابق، ص ص ١٦٩ – ١٧٠.

(٤) ويُشير العقيد صلاح الدين الصباغ في مذكراته، إلى أن موافقة الملك غازي على هذه المعاهدة كان لغايات وأهداف تكتيكية وكتدبير مرحلي ريثما يّستكمل استعدادات الجيش العراقي العسكرية وتتم عملية استلام صفقة الأسلحة من بريطانيا التي سبق وأن اتفق العراق على شرائها. للإستزادة ينظر: صلاح الدين الصباغ، مذكرات رواد العروبة في العراق، ط٢، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٣، ص ٦٥؛ فرج، المصدر السابق، ص ١٩٠

(٥) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، طهران– ذي الرقم ١٧/ ٨ آب "أغسطس" /١٩٣٧، رقم الملفة 295/311، وثيقة ١٢، ص٢٩.

كما ارسل وزير الخارجية الايراني **عناية الله سميعي** برقية تعزية إلى وزير خارجية العراق **ناجي الاصيل** معبارا فيها عن حزنه وتألمه الكبير لنبا فاجعة مقتل المرحوم بكر صدقي، راجيا قبول تعازيه القلبية باسمه وباسم حكومته(١).

٢ – العلاقات العراقية – التركية:

١ – في عهد الملك فيصل الأول: حزيران "يونيو" ١٩٣٠ – أيلول "سبتمبر" ١٩٣٣:

شهدت العلاقات العراقية التركية تطورا نوعيا وتوثيقا أشد بعد حزيران "يونيو" من عام ١٩٣٠، باثر توقيع معاهدة عام ١٩٣٠ بين كلٍ من العراق وبريطانيا ومافتحته من مجال للعراق بالتعاون بشكل نسبي بحرية في تطوير علاقاته الدولية ولاسيما مع تركيا وبمباركة بريطانية، وبالرغم من توجهات الاخيرة الغربية في عهد اتاتورك فان حقائق الجغرافيا والميراث التاريخي تصنف تركيا ضمن دول منطقة الشرق الاوسط، ومنذ قيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ لم تستطع تركيا البقاء بمنأى عن سياسات المنطقة(٢). ولهذا تناغمت النوايا والغايات ما بين كل من العراق وتركيا في عهد قائدهما و محدثيهما الملك فيصل ابن الشريف حسين "الأول" والرئيس مصطفى كمال "اتاتورك" على تأصيل وترسيخ العلاقات الثنائية بينهما، وعلى هذا الاساس فسوف نعرض لطبيعة هذه العلاقات في عهد الملك فيصل الأول حتى وفاته في ايلول من عام ١٩٣٣.

اولهما: بين حزيران "يونيو" من عام ١٩٣٠ وحتى تشرين الأول " اكتوبر" من عام ١٩٣٢:

فبمجرد حصول العراق على الاستقلال في سياسته الخارجية نلاحظ تفاعل وتزايد نشاط الجماعات المسلحة الكردية على الحدود المشتركة بين العراق وتركيا، مما اضطر الملك فيصل الأول إلى ارسال وفد عراقي رسمي برئاسة وزير خارجيته نوري السعيد للتشاور بخصوص هذه التطورات، فوصل السعيد إلى انقرة في ١٠ ايلول من عام ١٩٣٠ في زيارة استمرت لعشرة ايامٍ متواصلة اجرى خلالها مباحثات مفصلية مع المسؤولين الاتراك وناقش اهم النقاط التي تعود بالفائدة على البلدين المتجاورين اولهما قضية الامن على الحدود العراقية

(١) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، المفوضية العراقية– وزارة الخارجية، مديرية التشريفات، بتاريخ ١٢ أب "أغسطس" ١٩٣٧، رقم الملفة 295/311، وثيقة ٢، ص ص ٤٣–٤٤.

(٢) لينور مارتن، الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط، ترجمة: خليل علي مراد، الموصل، د.ط، ٢٠٠٥، ص ٣ .

التركية وثانيهما بحث قضية النفط واستثماره من قبل العراق وثالثهما بحث امكانية عقد اتفاقية ثنائية بين البلدين(١).

وسيرا على خُطى توثيق علاقات العراق مع إيران فقد انتهج نفس التوجه مع تركيا جارته الشمالية، فبمجرد تصديق معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، نلاحظ انه قد توجهت السياسة الخارجية العراقية لترسيخ وتطوير عُرى العلاقات الثنائية مع تركيا، وبالمقابل فقد بادلت تركيا العراق نفس التوجه والنيات، فعند افتتاح مؤتمر الشعب التركي في ١٠ ايار من عام ١٩٣١ اشار مصطفى كمال في خطابه عن الصلات القائمة بين العراق والجمهورية التركية مؤكدا "ان علاقات تركيا مع العراق جارية بإخلاص وهي تستند إلى رغبتيهما في السلم والتعاون(٢).

وتأصيلاً لترسيخ العلاقات بين العراق وتركيا فقد قرر الملك فيصل الأول القيام بزيارة رسمية لتركيا في ٦ تموز من عام ١٩٣١، ولما علمت الحكومة التركية بنية هذه الزيارة، رغبةً من العراق لتأسيس صداقة دائمة بين البلدين الجارين ابدت تركيا اغتباطها، وضم الوفد العراقي الزائر ابرز الشخصيات المقربة من الملك فيصل وهم رستم حيدر وزير المالية العراقي ووكيل رئيس الوزراء وتحسين قدري مرافق الملك، وقد جرى استقبال كبير للوفد العراقي في انقرة شارك فيه الرئيس التركي اتاتورك و ابرز الشخصيات التركية(٣)، وصدر في نهاية الزيارة في كل من انقرة وبغداد بيان مُشترك تضمن اتفاق الجانبين على الشروع في مفاوضات ثنائية لعقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات حُسن الجوار وتامين خطط الامن والنظام على الحدود، كما اكد الجانبان على وجوب التمسك بمبدأ عدم افساح المجال في داخل الدولتين لاي محاولة ترمي إلى الاخلال بأمن احداهما ورعاية هذا المبدأ بصورة مستمرة ويقظة تامة(٤).

---

(١) ملاحق المدى، هكذا تأسست العلاقات بين العراق وتركيا في العهد الملكي، https:// almeda supple ment.com.

(٢) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٣) شوكت، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ١٩١ – ١٩٤؛ السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٩ .

(٤) الحسني، تاريخ العراق السياسي، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٣٤٣؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٤٣.

وقد اشار الملك فيصل الأول في خطاب العرش الذي القاهُ امام مجلسي الامة (الاعيان والنواب)، إلى **أهمية هذه الزيارة ودوافعها الجميلة في النفوس**، فهي **دليل ساطع على ارتباط البلدين بروابط المحبة والصداقة المتينة**[١].

وبعد هذه الزيارة الناجحة للملك فيصل بن الشريف حسين إلى تركيا فقط قام وزير الخارجية العراقي نوري السعيد بزيارة متممة لها إلى تركيا في بداية عام ١٩٣٢، تم في اثناءها التوقيع النهائي على الاتفاقيات الثنائية بين العراق وتركيا والتي تتعلق بالإقامة والتجارة و تسليم المجرمين بين البلدين[٢].

ثانيهما: بين ١٩٣٢ - ١٩٣٣: لقد انعكس قبول العراق عضوا "ذا سيادة"، في عصبة الأُمم في ٣ تشرين الأول من عام ١٩٣٢، نقول انعكس ايجابا في تطوير وتوطيد اواصر العلاقات الحسنة القائمة بينه وبين الدول المجاورة له وتحديدا غير العربية وهي إيران والجمهورية التركية[٣]، وقد ظهر اثر تطور هذه العلاقات خلال الفترة بين عامي١٩٣٢ - ١٩٣٣، وتأكيداً على توجه الملك فيصل الأول وفريقه الحاكم على توثيق العلاقات الخارجية بمثل الاخلاص الواضح والرغبة في ان تشهد تلك العلاقات تحسُنا مستداما، إذ تركزت السياسة الخارجية العراقية خلال هذه المرحلة الزمنية على عدة مبادئ اساسية من ابرزها اقامة علاقات وثيقة مع بلدان الشرق الاوسط ولاسيما الدول المجاورة منها جغرافيا للعراق وفي مقدمتها الجمهورية التركية[٤].

وشهد العام ١٩٣٣ على امتداده سلسلة لقاءات وزيارات بين مسؤولي البلدين المتجاورين بعد شعورهم جميعا بضرورة ايجاد صداقة وتعاون دائم بينهما بما يُعزز مصالحهما المشتركة وتطوير علاقاتهما الاقتصادية و التجارية ولا سيما في مجال امداد تركيا بحاجاتها من النفط العراقي وكذلك في التنسيق المشترك بينهما للحفاظ على امنهما الداخلي، لتأتي وفاة الملك فيصل المفاجئة في ليله ٨ - ٩ ايلول من عام ١٩٣٣ لتنتقل بعدها العلاقات الثنائية في طور جديد[٥].

---

(١) جريدة العراق، العدد٣٥٢٨، بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٢) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٣٠؛ الضابط، المصدر السابق، ص ص ١٥٨ - ١٦٢.

(٣) شوكت، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٢٠٦ .

(٤) دي غوري، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٥) السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٠ - ٣١.

ب – في عهد الملك غازي ١٩٣٣ – ١٩٣٧:

لقد ورث الملك غازي وضعا سياسيا يفرض عليه ضرورة الاهتمام برأي بريطانيا عند تقرير الأمور المتعلقة بسياسة العراق الخارجية، إذ كانت صلاحيات ملك العراق في السياسة الخارجية مُقيدة بمضمون معاهدة ٣٠ حزيران "يونيو" من عام ١٩٣٠، بحكم المادة الأولى التي توجب ان يجري بين ملك العراق وملك بريطانيا مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية التي لها مساس بمصالحهما المشتركة[١]، وتتمةً في تطور الاوضاع الداخلية خلال هذه المدة الزمنية فقد جاءت وفاة الملك فيصل الأول المُفاجئة لتزيد الأمور اضطرابا و تعقيدا لكون رحيله ترك فراغا في حياة العراق السياسية في تلك المرحلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فلم يستطع خلفه الملك غازي ان يحتوي بسهولة ومرونة تفجرات الوضع الداخلي، اختلال التوازن السياسي، وبدء الصراعات بين كبار الساسة في بغداد من اجل الظفر بالسلطة تهيمن على الوضع الداخلي في العراق [٢].

ومن باب التوضيح فان الشروط التي فرضتها المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠، ازاء السياسة الخارجية كانت لا تتفق مع اهداف الملك غازي الذي كان يتطلع إلى ابعاد تأثير اي مظهر من مظاهر النفوذ الاجنبي في سبيل تمكين العراق من ممارسة دوره القومي، ولكل ما تقدم فسوف تبحث هذه الفقرة علاقات العراق مع تركيا بين الاعوام ١٩٣٣ – ١٩٣٧ وسنقوم بتقسيمها إلى مرحلتين:

أولهما: وتمتد بين ايلول ١٩٣٣ وحتى ٢٩تشرين الأول من عام ١٩٣٦:

فبعد ان تولى الامير غازي عرش العراق في يوم ٩ أيلول "سبتمبر" من عام ١٩٣٣ ليصبح ملكا على العراق اخذت تركيا تُتابع بكل اهتمام تطور الأحداث الداخلية للعراق، إذ اخذت الاخبار ترّد وهي لا تسر الصديق، ولهذا حاولت التدخل عن طريق المشورة وابداء الرأي لحفظ الوضع الداخلي للعراق مع مراقبة تطورات الوضع الداخلي عن كثب[٣].

---

(١) فرج، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٢) السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٢ – ٣٣.

(٣) خلال لقاء جمع بين كلٍ من أتاتورك وناجي شوكت ونوري السعيد في أنقرة في تشرين الثاني "نوفمبر" من عام ١٩٣٤، أبلغهم اتاتورك قائلاً: "**أما أنتم يا ساسة العراق فأحدكم ضد الآخر، وواحدكم يسعى للإيقاع بالثاني، فلماذا لا تجتمعون وتضعون منهجاً تتفقون على مواده وتعملون على تنفيذ بنوده بكل إخلاص وتجرد من الأنانية وتختارون واحداً من بينكم يتولى رئاسة الوزارة فيكون قائدكم ؟**" للإستزادة ينظر: شوكت، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٢٥٥؛ السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٢ – ٣٣.

وبالعموم وخلال هذه المرحلة الزمنية من حكم الملك غازي العراق فانه لم يظهر مايُعكر صفو العلاقات الحميمة بين العراق وتركيا إذ اقتصر دور الملك غازي على تبادل رسائل التهاني و التمنيات في المناسبات بينهم، فمثلا في كانون الثاني "يناير" من عام ١٩٣٤ تبادلت الحكومتين عبارات الشكر والثناء بمناسبة زواج الملك غازي، وقد تولت الصحف العراقية الصادرة في حينه نشر هذه البرقيات للجانبين من مثل صحيفة المستقبل، الأهالي، البلاد والطريق(١). وبخصوص المساعي التركية لتطويق الخلاف العراقي الايراني بين الأعوام ١٩٣٤ – ١٩٣٥، نقول طلبت الحكومة العراقية من الجمهورية التركية في اي من عام ١٩٣٤، التوسط لدى الجارة الشرقية إيران إذ التقى وزير العراق المفوض في انقرة ناجي شوكت بوزير الخارجية التركي توفيق رشدي اراس وابلغه الطلب العراقي، وكان رد الوزير التركي بان حكومته ستسعى إلى انهاء الخلاف بما يُرضي الطرفين، فكان مما تمخض عن هذا اللقاء انطباع لدى الجانب العراقي بان الجمهورية التركية لايحتمل ان تلتزم الجانب الايراني بشكل يضر بمصلحة العراق(٢).

ولكن في حقيقة الامر وعند مناقشة الخلاف العراقي الايراني في عصبة الأُمم في العام ١٩٣٥، فان الجمهورية التركية لم تفِ بوعودها التي قطعتها للحكومة العراقية **فتركيا لاتقبل ان تكون حكما** بين العراق وايران **حفظاً لصداقتها بهاتين الدولتين**، وقد برر رئيس الجمهورية التركية هذا الموقف التركي **بالصِّلاة الودية التي تربط البلدين بتركيا وتخشى الحكومة التركية ان يكون تحكيمها سببا لامتعاض أحد الفريقين المختلفين**(٣).

واستمراراً في متابعة تطور العلاقات العراقية التركية خلال هذه المدة الزمنية، نقول شهد العام ١٩٣٥ حدثا شوش قليلا على تمتين هذه العلاقات فعندما حصلت احتفالات خلال شهري حزيران وتموز من هذا العام استذكارا لانطلاق الثورة العربية التي اندلعت في عام ١٩١٦ ضد السيطرة العثمانية على المشرق العربي وكذلك استحضارا لاعدام الوالي جمال باشا السفاح لكوكبة من المثقفين والثوار العرب في دمشق في نفس هذا العام، والقيت في هذه الاحتفالات بعض الخطب والاشعار التي لُمح في بعض منها إلى انتقاد للجمهورية التركية وقادتها، مما دفع المفوضية التركية في بغداد إلى الاحتجاج والامتعاض من هذا التصرف

(١) فرج، المصدر السابق، ص ١٨٧؛ صحف المستقبل، الأهالي، البلاد والطريق، أعداد مختلفة خلال الأعوام ١٩٣٤ – ١٩٣٥.

(٢) محمد، المصدر السابق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، تكريت، آب "اغسطس" ٢٠٠٩، العدد ٨، المجلد ١٦، ص ٢٥٨.

(٣) جريدة الإستقلال، العدد ٢٣٨١، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥.

لكون البلدين الجارين قد تشاركا في النزعة والروح النبيلة لنيل الاستقلال ، وهو ما يُضاعف أواصر التأخي والصداقة بينهما، ونظرا إلى ردة الفعل هذه وحفاظا من العراق على ديمومة الودّ بينه وبين تركيا، فقد اصدر الملك غازي اوامره بمنع كافة الموظفين في الدولة العراقية من الاشتراك في القاء الخطب أو مجرد المشاركة في الاحتفالات العامة والتفوه بأمور من شانها ان تمس العلاقات الودية أو تثير شعور الأُمم المجاورة، وهدّد بأنزال اقصى العقوبات بمن يخالف هذا الأمر(١).

ثانيهما: وتمتد من ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ – ١٧ اب ١٩٣٧:

عند الحديث في هذه الفقرة عن العلاقات العراقية التركية خلال مدة حكومة الانقلاب برئاسة حكمت سُليمان وقيادة الفريق بكر صدقي، فلابد من الإشارة إلى إن الاوساط الحكومية التركية قد استقبلت في بداية الأمر أخبار هذا الانقلاب العسكري بقلقٍ بالغ(٢)، كما اتصل وزير خارجية الجمهورية التركية توفيق رشدي اراس بطه الهاشمي رئيس اركان الجيش العراقي السابق في حكومة ياسين الهاشمي والذي كان يقوم بزيارة لتركيا اثناء حدوث الانقلاب، نقول اتصل به منبها ومُحذرا وابلغه ان اشتراك الجيش في السياسة من الأمور المحزنة، ومن باب حرص الجانب التركي على ديمومة استقرار الوضع الداخلي للعراق و صفاء العلاقات العراقية التركية وثباتها، فقد اوضح رشدي للهاشمي نقطتين اساسيتين وهما: ضرورة عدم حصول اختلاف سياسي واضطراب داخلي في العراق نتيجة لهذا الانقلاب، مع التأكيد على الاحتفاظ بالصداقة والصِّلاة الحميمة مع بريطانيا(٣).

واستمرارا في نفس السياسة الخارجية التي اختطت اسسها في عهد الملك فيصل الأول ولطمانة الجانب التركي في ما يتعلق بديمومة الوئام مع العراق بعد التغيير السياسي الذي حصل في يوم ٢٩ تشرين الأول من عام ١٩٣٦، نقول ولكل ماقد تقدم فقد قام الوزير المفوض العراقي في انقرة ناجي شوكت، وبايعاز من وزارة الخارجية العراقية، قام بلقاء وزير خارجية تركيا في الخامس من تشرين الثاني من عام ١٩٣٦ مبلغا له ومطمئنا ان السياسة الخارجية العراقية باقية كماهي تجاه الجمهورية التركية وان العراق سيبقى صديقا لها، وليس بالإمكان ان يؤثر اي تبدل حكومي في العراق على هذه الصداقة المستندة على الحسيات الامنية المتقابلة، كما تعهد ان العراق ليس عدوا لبريطانيا، وبالمقابل أوصل المسؤولون الاتراك

(١) الضابط، المصدر السابق، ص ص ١٦٣ – ١٦٤.
(٢) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٣٥..
(٣) الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ١٣٩.

للمسؤولين العراقيين نصيحة مفادها انهم يرون ان من مصلحة العراق ديمومة الصداقة مع بريطانيا في هذه الظروف العالمية المرتبكة(١).

وبعد ان انكشفت توجهات ومواقف حكومة الانقلاب ادركت الحكومة التركية بان هذه الحكومة الجديدة في العراق هي أكثر قربا اليها واستعدادا من الحكومات السابقة لتطوير علاقاتها مع تركيا لالتقاء مراميها واهدافها السياسية بخطط ومصالح تركيا في المنطقة(٢). فالأتراك كانوا يعارضون خطط رئيس الوزراء العراقي السابق ياسين الهاشمي وحكومته لنهجهم القومي في اقامة تحالف مع سوريا وفلسطين، وقد ظهرت هذه المعارضة خلال لقاء وزير خارجية تركيا توفيق رشدي مع طه الهاشمي في تركيا قبيل وقوع الانقلاب في العراق، إذ اوضح انه على العراق ان يهتم بالبلاد العربية في الجنوب – ويقصد اليمن والسعودية – قبل الاهتمام بالبلاد التي تقع شماله – ويقصد سوريا وفلسطين – وان سعي العراق للحلف العربي مع سوريا وفلسطين امرٌ عبث(٣).

وبعد ان وافق مجلس الوزراء العراقي بجلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الأول "ديسمبر" من العام ١٩٣٦، على تمديد العمل بالفصل الثاني من المعاهدة العراقية التركية لعام ١٩٢٦، والذي ينص على تعهد هذه الاطراف بحفظ الامن والهدوء على جانبي الحدود بين البلدين، والتي انتهى امدها منذ ١٨ حزيران من العام ١٩٣٥(٤)، وفي اطار استكمال اجراءات تمديد هذه المعاهدة فقد لبى وزير الخارجية العراقي ناجي الاصيل دعوة من وزير خارجية تركيا بزيارة بلده، فوصل العاصمة التركية انقرة في ٢١ نيسان "أبريل" من عام ١٩٣٧ لبحث عدد من المواضيع من بينها موضوع تمديد حُكم الفصل الثاني من المعاهدة المشتركة بين البلدين(٥)، ومن جانب آخر فقد اشادت الصحف التركية بتطور علاقات البلدين الجارين، كما امتدحت السياسة التي تتبعها الحكومة العراقية الجديدة في التركيز على القضايا القطرية دون

(١) شوكت، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٢٩٩ – ٣٠٠.

(٢) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٣) الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ١٩٣.

(٤) عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام ١٩٣٦ – دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه " غير منشورة "، كلية الآداب – جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ٣١٧ .

(٥) جريدة الأهالي، العدد ٥٧٥، ١٢ آيار ١٩٣٧؛ جريدة الأهالي، العدد ٥٧٦، ١٣ آيار ١٩٣٧.

الاهتمام بموضوعات الحلف العربي الذي كانت الحكومة السابقة "حكومة ياسين الهاشمي" تسعى إلى تحقيقه[١].

وسيراً في تطوير وتوثيق العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا خلال مدة وزارة حكمت سليمان وتعبيرا عن مدى توحد قرار الدولتين خلال هذه المرحلة الزمنية فقد تم في طهران التوقيع على "ميثاق سعد اباد" في ٨ تموز من عام ١٩٣٧ والذي ورِّد في فحواه معاهدة عدم اعتداء بين كل من العراق وتركيا وايران وافغانستان[٢]، ولا بد من الاشارة إلى إن الجمهورية التركية قد ادت دورا كبيرا خلال هذه المدة التاريخية في ضم العراق عضوا في هذا الميثاق، إذ اخذت تمتدح تطور علاقاتها معه، كما القى رئيس الوزراء التركي "عصمت اينونو" خطاباً امام المجلس الوطني التركي مؤكدا فيه على "ان علاقات تركيا مع العراق رائدها الاخلاص والمودة وان الرأي العام التركي يؤكد في كافة المناسبات حرصه على تطوير العلاقات مع العراق"[٣].

وكتعبير عن وطيد العلاقات الثنائية والتضامن في جميع الاحوال افراحها واتراحها وعند ورود انباء اغتيال الفريق بكر صدقي، في الموصل فقد ارسلت المفوضية التركية في بغداد برقية تعزية ومواساة إلى وزارة الخارجية العراقية لاغتيال الفريق بكر والمقدم محمود علي جواد أمر القوة الجوية في الموصل، بناء على التعليمات التي استلمتها من حكومة الجمهورية التركية عبرت من خلالها عن تأثر هذه الحكومة وعن تعازيها للحادث المفجع الذي حل بكلٍ من الجنرال بكر صدقي رئيس اركان الجيش العراقي والمقدم محمود علي جواد امر القوة الجوية[٤]. وقد عبرت وزارة الخارجية العراقية عن شكرها لهذه التعازي وما ابدته من العطف والتعزية على هذه الفاجعة الاليمة[٥].

---

(١) الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ١٩٤.

(٢) شوكت، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٢٠٤.

(٣) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٤) د. ك.و، وثائق البلاط الملكي، إلى وزارة الخارجية العراقية، ذي الرقم ١٣ في ٨ آب "اغسطس" ١٩٣٧، رقم الملفة ٢٩٥ / ٣١١، وثيقة رقم ١٦، ص ٣٧ .

(٥) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، مديرية التشريفات – المفوضية التركية – بغداد، بتاريخ ١٨ آب ١٩٣٧، رقم الملفة ٢٨٥ / ٣١١، وثيقة رقم ١٦، صفحة ٣٦.

الخاتمة

١- لقد سعى العراق كنظام حاكم وكمنظومة دولة تحاول غرس أسس متينة لدولة قوية، نقول لقد سعى في عقد العشرينيات من القرن العشرين إلى ايجاد صِّلات تواصل مع دول الجوار الجغرافي وخصوصا غير العربية " تركيا وايران "، لينطلق بعد ذلك نحو الدول الفاعلة على الساحة الدولية آنذاك ليحقق الانعتاق من سيطرة الانتداب البريطاني البغيض.

٢- أثناء عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم ورغم تكرار استقالة واعادة تشكيل الوزارات في العراق، الا ان النسق الغالب لها وبالتضامن مع المؤسسة الملكية الحاكمة، نقول ان القاسم المشترك بينهما هو ايجاد كيان ودور وموقف مستقل للعراق في علاقاته مع دول الجوار من خلال الحفاظ على حدوده وامنه الداخلي، مع ايجاد توجه عام لتوثيق هذه العلاقات وترسيخها.

٣- لوحظ خلال مدة البحث ١٩٣٠ - ١٩٣٧ واثناء مرحلة الانتداب البريطاني وبعد قبول العراق عضوا في عصبة الأُمم، نقول لوحظ انه كان لبريطانيا دور في بناء العلاقات العراقية مع كل من تركيا وبلاد فارس (إيران)، وذلك خدمة لمصالحها الاستعمارية وفي بعض الأحيان تعمل على توتيرها أو عرقلتها حفاظاً على مصالحها الاستعمارية.

٤- حصل تغيير نسبي في طبيعة العلاقات الخارجية للعراق بعد وفاة الملك فيصل الأول وتولية ابنه الامير غازي ملكا على العراق، وبفعل اضطراب الوضع الداخلي فيه ، وضغط الاحداث الدولية في عقد الثلاثينات، نقول نلاحظ ان الدول المجاورة قد بدأت تستحصل مكاسب اقليمية على حساب العراق مثل اتفاقية الحدود التي وقعت بين العراق وايران في عام ١٩٣٧ خلال مدة حكومة حكمت سليمان التي جاءت بفعل انقلاب الفريق بكر صدقي، وكذلك ملاحظة تقاعس أو امتناع تركيا عن التدخل لحل الخلاف العراقي الايراني، وبالمقابل فقد سعت تركيا باتفاق مع إيران على ضم العراق عضوا في مجموعة ميثاق سعد اباد.

٥- يمكن القول ان العراق قد نجح خلال عقدي العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين في تأسيس سياسة خارجية عملت على اثبات وجود العراق الدولي بثقله الاستراتيجي في منظومة السياسة الدولية، وبالمقابل فان هذا التوجه قد نأى به عن الوقوع في شِّرك اي نزاع أو خلاف إقليمي مع دولة مجاورة له على الرغم من حداثة نشوء الدولة العراقية آنذاك.

ثبت المصادر

أولاً: وثائق البلاط الملكي العراقي

- د.ك.و، البلاط الملكي – منهاج مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٣٤، مقررات مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦ كانون الثاني عام ١٩٣٤ .
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، سري للغاية – وزارة الخارجية، بغداد، ٢ تشرين الثاني ١٩٣٦، ذي الرقم ٣١١ / ٢٩٥، رقم الوثيقة ٢٥ .
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، المفوضية العراقية – وزارة الخارجية، مديرية التشريفات، بتاريخ ١٢ آب " أغسطس " ١٩٣٧، رقم الملف ٣١١ / ٢٩٥.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، طهران، ذي الرقم ١٧ في ٨ آب " أغسطس " ١٩٣٧، رقم الملف ٢٩٥١٣١١، وثيقة ١٢ .
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، كافة " المفوضية العراقية في طهران، ذي الرقم ٢ /٥ رقم الوثيقة ٤١، رسالة الملك غازي الى شاه إيران في ٢٠ آذار ١٩٣٤ .
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، مديرية التشريفات – المفوضية التركية، بغداد، بتاريخ ١٨ آب " أغسطس " ١٩٣٧، رقم الملفة ٢٨٥ / ٣١١، وثيقة رقم ٦.
- د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، إلى وزارة الخارجية العراقية، ذي الرقم ١٣، في ٨ آب " أغسطس " ١٩٣٧، رقم الملف ٢٩٥ / ٣١١، وثيقة رقم ١٦ .

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

أ) الكتب العربية:

- إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، د.ط، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٨.
- ابراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة التعليم العالي– جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٩ .
- ابراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا – دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩٢ .
- أحمد محمود الساداتي، رضا بهلوي – نهضة ايران الحديثة ط ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩ .
- أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩– ١٩٣٨، د.ط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠.

- جابر ابراهيم الراوي، شط العرب في المنظور القانوني عبر التاريخ، د.ط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١ .
- جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ - ١٩٦٨، ط١ ، دار ومكتبة عدنان، بغداد ٢٠١٥ .
- جهاد صالح العمر وأسعد محمد زيدان الجوادي، إيران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ - ١٩٤١، د.ط، مطابع التعليم العالي - جامعة البصرة ، البصرة، ١٩٩٠.
- حسين الجاف، الموجز في تاريخ ايران، د.ط، مطبعة الزمان، بيت الحكمه، بغداد، ٢٠٠٥ .
- حسين كريم الجاف، موسوعة، تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه الى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، المجلد الرابع، ط ١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨.
- الحكومة العراقية، المعاهدة العراقية - البريطانية وملحقاتها والكتب المتبادلة بين فخامة رئيس الوزراء وبين فخامة المعتمد السامي حولها، مطبعة الحكومة، د.ط، بغداد، ١٩٣٠.
- رجاء حسين الخطاب، العلاقات العراقية - الفارسية ١٨٤٧ - ١٩٨١، د.ط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
- زهير كاظم عبود " تحقيق وتعليق "، من أوراق الملك غازي، ط١، شرق وغرب، بغداد، ٢٠١٠ .
- شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، د.ط، دار البصري، بغداد، ١٩٦٦.
- شاكر صابر الضابط، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، د.ط، مطبعة دار المعارف، بغداد، ١٩٥٥.
- عبد التواب أحمد سعيد، ربع قرن من الحكم الملكي العراقي - دراسة وثائقية في التاريخ والسياسة ١٩٢١ - ١٩٤٧، ط١، دار الزمان، ٢٠١٨ .
- عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط١، بيروت،٢٠١٣.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، د.ط، بيروت، ثلاثة أجزاء، ٢٠٠٧.
- عبد الوهاب القيسي، تاريخ العالم الحديث ١٩١٤ - ١٩٤٥، ط١، د.مط، ١٩٨٣.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢ - ١٩٥٨، د.ط، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ، الموصل، د.ت.
- فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، ط٢، مطبعة الحرية، منشورات دار البيان، بغداد، ١٩٦٥ .

- فاضل حسين، مشكلة الموصل – دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام، ط٣، مطبعة إشبيلية، بغداد، ١٩٧٧ .
- القانون الأساسي العراقي ، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٢٥ .
- كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعه أركان، بغداد، ١٩٨٥ .
- محمد عزة دروزه، تركيا الحديثة، د . ط، مكتبة الكشاف ومطبعتها، ١٩٤٦
- محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه (١٩٢١ – ١٩٤١)، د.ط، مطابع التعليم العالي – جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٨ .
- محمد مظفر الأدهمي، العراق – تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الإنتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩ .
- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١
- مصطفى عبد القادر النجار، الحدود الشرقية للوطن العربي – دراسة تاريخية، د.ط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
- هند غسان أبو شعر "اعداد وتحرير"، بناء الدولة العربية الحديثة – تجربة فيصل بن الحسين في سوريا والعراق، د . ط منشورات جامعه آل البيت، بغداد، ١٩٩٩ .
- وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطورات السياسية المعاصرة في العراق، د.ط، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد، بغداد، د.ت .

ب – الكتب المعربة (المترجمة)

- بيتر رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فائز كم نقش، تقديم : نور الدين حاطوم ، ط٣، منشورات عويدات، بيروت وباريس، ١٩٨٩.
- دافيد . جي . دالين، الثلاثة الكبار ، ترجمة: مصطفى النصولي، د.ط، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٧.
- ستيفن همسلي لونكرينك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ – ١٩٥٠، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، د.ط، بغداد، الجزء الأول، ١٩٨٨ .
- لينور مارتن، الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط، ترجمة : خليل علي مراد، د.ط، الموصل،٢٠٠٥.
- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة : فيصل نجم الأطرقجي، د.ط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦ .

❖ نوبار هوفسبيان " محرراً " – فيروز أحمد وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة : سامي الرزاق وآخرون، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥ .

ثالثاً: رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه

أ) رسائل الماجستير

❖ جدّيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٢٠ – ١٩٥٨) – رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قسم العلوم الإنسانية – جامعة محمد خير، ٢٠١٩.
❖ عامر سلطان قادر مصطفى الإسحاقي، العراق وعصبة الأمم ١٩٢٠ – ١٩٣٩ – دراسة تأريخية – سياسية، كلية التربية – جامعة الموصل، ٢٠٠٠.
❖ فوزية صابر محمد، إيران بين الرجلين العالميتين – تطور السياسة الداخلية ١٩١٨ – ١٩٣٩ – رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة الآداب، ١٩٨٦ .
❖ محمد حسين مطر هاشم كاظم البكاء، ضياء الدين طباطبائي ودوره في الحياة السياسية في إيران ١٨٨٨ – ١٩٦٩ – رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة الكوفة، ٢٠١٢.

ب – أطاريح الدكتوراه

❖ عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام ١٩٦٤ – دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.

رابعاً: المذكرات الشخصية

❖ توفيق السويدي، مذكراتي – نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط٣، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١.
❖ صلاح الدين الصباغ، مذكرات رواد العروبة في العراق، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٣.
❖ فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة: فاروق الحريري، مطبعة عصام، د.ط، بغداد، الجزء الأول، ١٩٧٩ .
❖ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ – ١٩٧٤، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، الجزء الأول، ١٩٩٠ .

خامساً: المعاجم والموسوعات:

- خالد أحمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٨)، د.ط، بغداد، الجزء الأول، ٢٠١٣.
- سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط: العراق . فلسطين . الاردن . سوريا، ط١، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥.

سادساً: البحوث المنشورة في الدوريات

- أحمد محمد علام السامرائي، " مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا، كلية الآداب- جامعة سامراء، ع ١٤، مجلد ١، ٢٠١٨ .
- خالد بن حمود السعدون، " دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ميلادية- ١٣٣٣ هجرية "، بحث منشور في مجلة الدارة، الرياض، العدد الأول السنة الحادية والأربعون، ٢٠١٥.
- فراقد داؤد سلمان، "العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٢٤ – ١٩٣٢ "، مجلة دراسات إيرانية – مركز الدراسات الإيرانية – جامعة البصرة، ٢٠٠٥ .
- فنون يونس الطائي، العلاقات العراقية- الإيرانية ١٩٢١ – ١٩٤١، مجلة كلية التربية والعلم – كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١.

سابعاً: الوثائق البريطانية:

- Dogument File Note , see 890g001192 , For 193 , suspension of service Between Baghdad Am Tehran.
- I.A.E .1914 - 1932 , 23- The port of Basra .
- I.A.R. 1914 - 1932 , Difficul times concermin the legate Nationality of protein Iraq .
- Iraq Adminis tration Reports 1914 - 1932 , Arms Regulations.

ثامناً: الكتب الأنكليزية

- Stephen Hemsly Longring , Iraq 1900 To 1950 - Apolitecal, Social and Economic Hiatory, London, 1953, Oxford University press.
- Adeed Dawisha, Apolitical IRaq History, princeton University press , 2019.
- TREAT of AllIance GREAT BRITAIN AN IRAK - OCTOBER 10, 1922 , London , 1925 , BOOK SILVER.